جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قياس العلاقة التكاملية ما بين حجم التجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي في العراق

إعداد الطالب
حسين محمود عواد

إشراف
الدكتور أحمد عبدالقادر المجالي

رســـــــالة مقدمة إلى كلية الدراســـات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـــي الاقتصاد قـــسم اقتصاديات المـــال والأعمال

جامعة مؤتة، ٢٠٢١

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حسين محمود عواد عواد

والموسومة بـ: قياس العلاقة التكاملية مابين حجم التجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي في العراق

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

القسم: الاقتصاد في تاريخ ٢٠٢١/٠٥/١٧

من الساعة ١٢ إلى الساعة ١ قرار رقم ٨/٢٠٢١

أعضاء اللجنة:	التوقيع	
د. أحمد عبدالقادر محمد المجالي		مشرفا ومقررا
د. حسن عبدالرحمن إشتيان العمرو		عضوا
د. حسام الدين علي فارس داود		عضوا
د. احمد ابراهيم ملاوي		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا
أ.د عمر المعايطة

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ عْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العظيم

إلى من حملتني وهناً على وهن والدتي الغالية

إلى روح والدي التي أرتقت إلى بارئها

إلى زوجتي ورفيقة دربي أم نافع

إلى أبني نافع وعبد الهادي وحمد وراشد وابنتي جلنار

إلى كل من أسدى إلي نصيحة، أهدي هذا الجهد .

الشكر والتقدير

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

اتقدم بالشكر والتقدير الى **الدكتور احمد المجالي** الذي تكرم بالأشراف على هذه الرسالة لما ابدأه من جهود علمية، رغم كل الظروف الصعبة كانت لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة واخلاقه الطيبة ومعاملته الكريمة الأثر الكبير في اعداد هذهِ الرسالة فله مني عظيم شكري وتقديري جزاه الله خير جزاء متمنياً له دوام التقدم والازدهار.

واتقدم بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني الى رئاسة جامعة مؤتة جامعة التاريخ والامجاد وعمادة كلية الاعمال والكادر التدريسي لقسم اقتصاديات المال والاعمال.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الكرام، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة

ولا يسعني في الوقت نفسهُ إلا أن أشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من مد لي يد العون ولو بكلمة فلهم مني كل عرفان وامتنان وجزاهم الله عني خير جزاء.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	و
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول الإطار العام للدِّرَاسَة	
1.1 المقدمة	١
2.1 أهمية الدراسة	٢
3.1 مشكلة الدراسة	٣
4.1 أهداف الدراسة	٤
5.1 فرضية الدراسة	٤
6.1 نموذج الدِّرَاسَة ومنهجيتها	٤
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 الإطار النظري	٦
1.1.2 المقدمة	٦
2.1.2 التعريفات المفاهيمية	٧
3.1.2 أَهَمية الِانْفِتَاح التجاري	٧
4.1.2 الآثار المرتبطة بالتجارة الخارجية	٨

6.1.2 مؤشرات الِانْفِتَاح التجاري	٩
7.1.2 العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	١١
8.1.2 نظريات التجارة الخارجية	١٦
2.2 الدراسات السابقة	٢١
الفصل الثالث تطور التجارة الخارجية العراقية والنمو الاقتصادي	
1.3 نُبْذَه مختصرة عن واقع الاقتصاد العراقي	٣٠
٢.٣ الصادرات العراقية	٣١
٣.٣ الواردات العراقية	٣٥
٤.٣ الِانْفِتَاح التجاري في العراق	٣٧
الفصل الرابع: تقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق	
1.4 المقدمة	٤٠
2.4 نموذج الدِّرَاسَة	٤٠
3.4 نتائج الاختبارات الأولية للبيانات	٤٣
4.4 نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخَطَأ (VECM)	٤٥
٥.٤ الاستنتاجات والتوصيات	٥٧
١.٥.٤ النتائج	٥٧
٢.٥.٤ التوصيات	٥٨
المراجع	٦٠

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1.3	إجمالي الصادرات والصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(**2003-2019**) مليار دينار عراقي	٣٣
2.3	الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (**2003-2019**) مليون دينار عراقي	٣٦
3.3	الاِنْفِتَاح التجاري في العراق للمدة (**2003-2019**) مليون دينار عراقي	٣٨
1.4	اختبار سكون البيانات (**Augmented Dickey –Fuller**)	٤٤
2.4	نتائج اختبار التكامل المشترك	٤٤
3.4	نتائج تقدير نموذج **VECM** لأثر الصادرات الكلية	٤٦
4.4	تحليل مكونات التباين للناتج المحلي الإجمالي لأثر الصادرات الكلية	٤٧
5.4	اختبارات جود النموذج الأول	٤٨
6.4	نتائج تقدير نموذج **VECM** لأثر الصادرات غير النفطية	٤٩
7.4	تحليل مكونات تباين الناتج المحلي الإجمالي لأثر الصادرات غير النفطية	٥٠
8.4	اختبارات جودة النموذج الصادرات غير النفطية	٥١
9.4	نتائج تقدير نموذج **VECM** لأثر الواردات على الناتج	٥٢
10.4	تحليل مكونات تباين الناتج المحلي الإجمالي لأثر الواردات	٥٣
11.4	اختبارات جودة نموذج الواردات	٥٤
12.4	نتائج تقدير نموذج **VECM** لأثر الاِنْفِتَاح التجاري	٥٥
13.4	تحليل مكونات تباين الناتج المحلي الإجمالي لأثر الاِنْفِتَاح التجاري	٥٥
12.4	اختبارات جودة نموذج الاِنْفِتَاح التجاري	٥٧

قائمة الأشكال

رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
1.4	دالة الاستجابة لردة الفعل نمو الناتج الحملي الإجمالي لصدمة عشوائية في الصادرات الكلية	٤٨
2.4	دالة الاستجابة لردة الفعل نمو الناتج الحملي الإجمالي لصدمة عشوائية في الصادرات الكلية	٥١
3.4	دالة الاستجابة لردة الفعل نمو الناتج الحملي الإجمالي لصدمة عشوائية في الواردات	٥٤
4.4	دالة الاستجابة لردة الفعل نمو الناتج الحملي الإجمالي لصدمة عشوائية في الِانْفِتَاح التجاري	٥٦

الملخص

قياس العلاقة التكاملية ما بين حجم التجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي في العراق

حسين محمود عواد

جامعة مؤتة، 2021

تهدف الدِّرَاسَة بشكل أساس إلى بيان أَهَمية التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، واستعراض تطور مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات الكلية والصادرات غير النفطية والمستوردات والإِنْفِتَاح التجاري) للاقتصاد العراقي سنويا خلال الْمُدَّة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، وتقدير اثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أستخدام نموذجاً متجه تصحيح الخَطَأ VECM.

اظهرت النتائج ان هنالك علاقة توازنيه طويلة الاجل ما بين مؤشرات التجارة الخارجية ونمو الناتج المحلي الاجمالي اذ أنَّ زيادة الصادرات الكلية بنسبة ١% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي بمقدار ١.٠٨%، وزيادة الصادرات غير النفطية بمقدار ١% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٠.١٢ %، وزيادة الواردات بمقدار ١% يؤدي الى نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٠.٨٨% اما زيادة الانفتاح التجاري بنسبة ١% يؤدي الى زيادة الناتج المحلي بمقدار ٨.٣.%

Abstract

Estimating the Eomplementary Relationship Between the Foreign Trade and Economic Activity in Iraq

Hussein Mahmoud Awwad

Mu'tah University, 2021

The study aims mainly at demonstrating the importance of foreign trade in economic growth, reviewing the development of foreign trade indicators (total exports, non-oil exports, imports, and trade openness) of the Iraqi economy during the period (2003-2019), and estimate its impact on the growth of the real gross domestic product (GDP), vector error correction model (VECM).

The results showed that there is a long-run equilibrium relationship between foreign trade indicators and GDP growth, as an increase in total exports by one percent leads to an increase in GDP by 1.08%, and an increase in non-oil exports by one percent leads to an increase in GDP by 0.12 1%, and an increase in imports by one percent leads to a growth of GDP by 0.88%, while an increase in trade openness by one percent leads to an increase in GDP by 8.3%.

.

الفصل الأول
الإطار العام للدِّرَاسَة

1.1 المُقَدِّمةْ

تَلْعَبُ التجارة الخارجية دوراً محورياً في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إذ تُعَدُّ التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في النهوض بالاقتصاد، مِنْ خلال مساهمتها وبشكل فعال في رفع مستوى المعيشة ورفاهية مجتمعاتها، ويتمثل ذلك في أنَّ تحرير الأسواق وزيادة الِانْفِتَاح التجاري يطور العلاقات الاقتصادية بين البلدان، وما يترتب عليها مِنْ إزالة القيود الجمركية، وزيادة التبادل فيما بينهم عن طريق الصادرات والمستوردات وبالتالي زيادة القدرات الإنتاجية وتحقيق مستويات أعلى مِنْ الاستهلاك وبتكاليف أقل.

وهَذِهِ الدِّرَاسَة تستقصي أثر النمو في مكوني التجارة الخارجية الواردات والصادرات السلعية الكلية وغير النفطية على النمو الاقتصادي العراقي، استناداً إلى ما هو في أدبيات النمو الاقتصادية التي تعرض أَهَمية كل مِنْ مكوني التجارة الخارجية في إحداث النمو والتنمية، والحالة العراقية تعيش ظروفا سياسية واقتصادية خاصة تتسم فيها التجارة الخارجية بهيمنة الواردات على الصادرات غير النفطية، وفي الوقت الذي يقل فيه حجم الصادرات غير النفطية بسبب ضعف المقدرات الاقتصادية العراقية، وبضعف العلاقة مع العالم الخارجي في ظل الظروف الراهنة فإنَّ الواردات تظل أكثر نمواً وذلك مع الزيادة السكانية، والسؤال المطروح في هذا الصدد بالنسبة للحالة العراقية هو: هل الاتجاه الديناميكي للنمو في الواردات، على نحو خاص، يؤثر إِيجَابِياً على النمو الاقتصادي؟ وكذلك ما هو الأثر المتوقع للصادرات الكلية وغير النفطية على هذا النمو؟

وقد ظهرت عديدٌ مِنْ الدراسات التي بحثت في العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وقد اعتنت تلك الدراسات النظرية والتطبيقية في تحديد دور التجارة الخارجية في عملية النمو الاقتصادي، وتوصلت النتائج رغم الخلافات القائمة بينها مِنْ حَيْثُ طبيعة البيانات ونوعها وأساليب تحليلها على الدور الإيجَابِي بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، في حين كانت هناك دراسات أُخْرَى ترى بأنَّ هناك صعوبة في العثور على علاقة إيجَابِية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، أي أنَّ هناك علاقة سلبية بينهما، كما أنَّ التجارة الخارجية والاِنْفِتَاح التجاري يمكن أنْ يخفض مِنْ معدلات النمو في المدى الطويل، إذا ما اعتمد اقتصاد ما على قطاع معين وأَهمل بقية القطاعات، مثل الاقتصادات النفطية، إلا أنَّ البلدان المنفتحة لا يمكن أن تكون على مستوى واحد مِنْ درجة الاِنْفِتَاح لِذَّا فإنَّ هُناك درجات مختلفة مِنْ الاِنْفِتَاح بين البلدان، متوقفة على مقدرة الجهاز الإنتاجي وفاعليته ومِنْ ثم قدرته التصديرية وفاعلية الصادرات والاستيرادات، فإنَّ الصادرات يمكن أنْ تؤثر في النمو الاقتصادي في الأَجَل الطويل مِنْ خلال اقتصاديات الحجم، وإدخال الحوافز في تحسين نوعية **(جودة)** المنتجات، وابتكار تكنولوجيا جديدة.

2.1 أَهَمية الدِّرَاسَة

تبرز أهمية الدِّرَاسَة مِنْ خلال محاولة التعرف على شكل العلاقة التكاملية طويلة الأَجَل وقصيرة الأَجَل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وبيان مدى اثر مؤشرات التجارة على النمو الاقتصادي، وكذلك التعرف على واقع اقتصاد العراق وتحليل أَهَم مؤشرات التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي مِنْ خلال التحليل الوصفي والقياسي مِنْ خلال نماذج التكامل المشترك متجه تصحيح الخطأ. وما يوفره هذا التحليل من اعطأ صورة لصانعي السياسة التجارية الخارجية في العراق عن واقع

التطور واثر نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة وامكانية تعزيز اثرها على الاقتصاد العراقي.

3.1 مشكلة الدِّرَاسَة

إنَّ الصدمة التي حدثت في الاقتصاد العراقي عام 2003 بسبب الاحتلال الأَمَرُيكي وما شهدته مِنْ اضرابات سياسية وسيطرة عصابة داعش في عام 2014على جزء مِنْ المنافذ الحدودية أدت إلى تراجع جميع القطاعات الاقتصادية، وتقدم نشاط القطاع النفطي الذي أصْبَحَ القطاع القائد في الاقتصاد العراقي والمحرك لجميع النشاطات الاقتصادية والمحدد للنمو الاقتصادي أي أصْبَحَ العراق أكثر انفتاحاً في جانب الصادرات، كما أنَّ الصدمة أدت إلى فتح الحدود على مصراعيها وانفتاح السوق العراقية أمام حركة السلع والبضائع التي لم تكن موجودة في السابق، فأصْبَحَ العراق بلداً مُسْتَوْرِداً لجميع السلع، والتي يتم تمويلها مِنْ العملة الصعبة الناتجة عن الإيرادات النفطية، ومِنْ خلال ما سبق يمكن صياغة المشكلة بالأسئلة الْآتِيَة:

١. ما هي طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الأَجَلين القصير والطويل في العراق؟ وما نوع هَذِهِ العلاقة؟
٢. هل هنالك أثر توازني طويل الأَجَل للمستوردات يؤثر على النمو الاقتصادية؟
٣. هل يوجد أثر توازني طويل الأَجَل في الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق؟
٤. هل يوجد أثر توازني طويل الأَجَل بالصادرات الكلية على النمو الاقتصادي في العراق؟
٥. هل يوجد أثر توازني طويل الأجل للطادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في العراق؟

4.1 اهداف الدِّرَاسَة

تهدف الدِّرَاسَة بشكل أساس إِلى:

١. بيان أَهَمية التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي.
٢. استعراض تطور التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي خلال الْمُدَّة2003–2019.
٣. قياس أثر الصادرات الكلية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
٤. قياس أثر الصادرات غير النفطية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
٥. قياس أثر الواردات على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
٦. قياس أثر الِانْفِتَاح التجاري على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

5.1 فرضية الدِّرَاسَة

1. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للصادرات الكلية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
2. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للصادرات غير النفطية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
3. H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للواردات على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

H0.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لِلِانْفِتَاح التجاري على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

6.1 نموذج الدِّرَاسَة ومنهجيتها

تم اسْتَعْمَال المنهج الوصفي والقياسي في هَذِهِ الدِّرَاسَة لاستقصاء أثر كل مِنْ الصادرات الكلية وغير النفطية والواردات ودرجة الِانْفِتَاح التجاري على النمو

الاقتصادية في العراق خلال مُدَّة الربع الأول مِنْ عام 2003 إلى الربع الرابع مِنْ عام 2019، ولهذا الغرض تم أستخدام نموذج متجه تصحيح الخَطَأ (Vector error correction model (VECM) لربط بين الصادرات (**الكلية، وغير النفطية**) والواردات السلعية والإِنْفِتَاح التجاري، النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2: الإطار النظري

1.1.2 المقدمة

يُعَدّ موضوع التجارة الخارجية بصورة عامة والاِنْفِتَاح التجاري بصورة خاصة مِنْ المواضيع المهمة في التجارة الدولية، وقد تميز العقد الأخير مِنْ القرن العشرين في المجال الاقتصادي بإقبال متزايد لمعظم البلدان النامية على الاِنْفِتَاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة وزيادة دور الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة واعتماد آليات السوق كركيزة أساسية لتسيير اقتصاداتها ورسم الخطط والسياسات لتحقيق أهدافها التنموية مِنْ أجل إعطاء صورة واضحة عن مفهوم الاِنْفِتَاح الاقتصادي، وبما أنَّ الاِنْفِتَاح التجاري هو جزء مرتبط بالاِنْفِتَاح الاقتصادي لِذَّا يجب علينا معرفة مفهوم الاِنْفِتَاح الاقتصادي والمفاهيم المتعلقة به أولاً حتى يتسنى لنا معرفة مفهوم الاِنْفِتَاح التجاري بشكل جيد.

يُقصد بسياسة التجارة الخارجية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية هي مجموعة الوسائل التي يلجأ إليها أي بلد في مجال التجارة الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، أي أنَّ الحكومة الوطنية يمكن أنْ تفرض العديد مِنْ القيود على التعاملات الدولية التي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية، مثل الرسوم والحواجز الجمركية والضرائب على السلع المستوردة ودعم الصادرات (كريانين، 2010)، إذ أنَّ الضرائب الجمركية تكون متصلة بالتجارة الخارجية، وهي عموماً ضرائب تفرض على السلع الواردة للبلد أو المصدرة مِنْه (الصالحي، 2011).

2.1.2 التعريفات المفاهيمية

1- التجارة الخارجية

تُعرَّف التجارة الخارجية بأنَّها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها مِنْ عناصر الإنتاج المختلفة بين بلدان العالم، والتي تهدف إلى تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل (دياب، 2010).

2- تعاريف الاِنْفِتَاح التجاري

ومِنْ أَهَم تعارف الاِنْفِتَاح التجاري ما يأتي:

يُعَرَّف الاِنْفِتَاح التجاري بأَنَّهُ السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المتحيزة ضد التصدير، واعتماد سياسات محايدة بين التصدير والاستيراد وتخفيض قيمة التعريفة الجمركية العالية، وتحويل القيود الكمية إلى التعريفات الجمركية والاتجاه نحو نظام تعريفة جمركية موحد يشمل برنامج تحرير العديد مِنْ الإجراءات المتعلقة بسياسات الاستيراد وسياسات ترويج الصادرات وسياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين (عبدالعزيز، 2011، 45).

عَرَّفَ صندوق النقد الدولي الاِنْفِتَاح التجاري على أَنَّهُ تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون مِنْ ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الاِنْفِتَاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال مِنْ وإلى الخارج مِنْ كافة القيود والعقبات التي تتمثل في الضرائب الكمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية (ظاهر،2013، 20).

3.1.2 أَهَمية الاِنْفِتَاح التجاري

تكمن أَهَمية الاِنْفِتَاح التجاري في العلاقة التي تربطها مع النمو الاقتصادي إذ يؤكد العديد مِنْ الاقتصاديين أنَّ تحرير التجارة يؤثر على مؤشر النمو الاقتصادي ومِنْ

ثم على مستوى الرفاهية الاقتصادي والاجتماعي معاً باعتبار أنَّ النمو الاقتصادي هو هدف تسعى إليه البلدان النامية، وتكمن أَهَمية الِانْفِتَاح التجاري في التجارب الفعالة والنظريات الاقتصادية التي أثبتت أنّ الأسواق المفتوحة وتحرير التجارة الخارجية بإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة هي طريقة فعالة لتكوين الثروات والنمو، وعادةً ما يكون لدى البلدان المتفتحة ثروة أكبر ومعدلات نمو أعلى وفرصاً أكبر للاستثمار، فضلاً عن ذلك فإنَّ سياسة الِانْفِتَاح التجاري تؤدي إلى زيادة ارتباط البلدان مع بعضها، وبالتالي تحقيق منافع اقتصادية مِنْ خلال تبادل الخبرات ونقل التكنلوجيا والمعرفة، وبالتالي تقليل الفجوة بين اقتصادات البلدان المتقدمة والنامية، والتخصص وتقسيم العمل كما أشار إليها العالم الاقتصادي (آدم سميث) وكذلك التقليل مِنْ ظاهرة البطالة مِنْ خلال إيجاد فرص عمل جديدة نتيجة تحرير التجارة في كل القطاعات الاقتصادية (دياب، 2010، 39).

4.1.2: الآثار المرتبطة بالتجارة الخارجية:

1- الآثار الإيجَابِية للتجارة الخارجية:

هناك مجموعة مِنْ الآثار الإيجَابِية للانفتاح التجاري، ومِنْها تخفيض الأسعار في الأسواق المحلية نتيجة انفتاحها على العالم الخارجي في الحصول على أصناف مِنْ السلع والخدمات المختلفة، فضلاً عن تقليل الاحتكار المحلي، وكذلك إزالة الحواجز والقيود الجمركية في التجارة وتزايد التبادل التجاري الدولي وزيادة صادرات البلدان النامية المعروضة في الأسواق العالمية، فضلاً عن توفير فرص جديدة في تجارة الخدمات والسياح وخدمات برامج ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها (بلوناس، 2008)، كذلك مِنْ الآثار الإيجَابِية للانفتاح التجاري تزايد تحقق الصفقات التجارية في الأَجَل الطويل بين البلدان المتقدمة والنامية، ويؤدي أيضاً إلى النمو الاقتصادي العالمي بسبب الإجراءات المتخذة لتحقيق الِانْفِتَاح التجاري، فضلاً عن

المشاركة لعدد أكبر مِنْ البلدان في التجارة الخارجية والتمويل والإنتاج، والتنافس الدولي للحصول على أكبر حصة مِنْ الاستثمارات والأسواق وتقنية المعلومات والاتصالات، وتوثيق الروابط التجارية بين البلدان المتقدمة والنامية عن طريق المؤسسات الاقتصادية، الاتفاقيات التجارية أو المعاهدات الدولية (الدليمي، 2003، 110-111).

2- الآثار السلبية للتجارة الخارجية:

تلجأ أغلب البلدان إلى القطاع الخارجي لسد النقص مِنْ خلال الاعتماد على المنتجات الأجنبية، وفي سبيل تحقيق ذلك تلجأ إلى أنَّتهاج سياسة تحررية كتخفيض القيود المفروضة على شروط التبادل الدولي، وربما إزالتها بالكامل، وقد تؤدي هَذِهِ السياسة إلى آثار تضر بالاقتصاد المحلي، كالوقوع في شرك الإغراق أو المديونية أو ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي تبعية الاقتصاد إلى المنظمات والمؤسسات الدولية، إذ أنَّ سياسة الاِنْفِتَاح التجاري يمكن أن يكون لها آثاراً سيئةً على القطاعات الاقتصادية مِنْ خلال تصاعد حجم الاستيرادات بمعدلات عالية الأَمَرُ الذي يؤدي في النهاية إلى العجز في الميزان التجاري، واختلال القطاع التجاري(Sakyi , 2011,).

كما ان عملية التحول نحو الاِنْفِتَاح التجاري واحدة مِنْ المشكلات التي تواجه بعض قطاعات الاقتصاد القومي وفي مقدمتها القطاع الزراعي والصناعي، إذ إنَّ سياسات التحول نحو اقتصاد السوق مِنْ خلال إلغاء إجراءات الحماية وفتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها عن طريق إلغاء نظام الحصص والتراخيص وتخفيض الرسوم الجمركية مِنْ شأنها أنْ تعرض القطاع الزراعي والصناعي للمنافسة الشديدة مِنْ السلع المستوردة التي تحظى بميزة انخفاض التكاليف وجودة النوعية (الوادي وآخرون، 2014، 298).

6.1.2 مؤشرات الاِنْفِتَاح التجاري

وتتكون مِنْ ثلاثة مؤشرات رئيسة وهي:

أ- مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعكس نسبة الصادرات التي تمثل أحد جانبي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتبين هَذِهِ النسبة الدور الهام والكبير الذي تلعبهُ الصادرات في دفع معدلات النمو الاقتصادي نحو التزايد وما ينتج عن ذلك مِنْ فوائد كبيرة يمكن أنْ تعود على الاقتصاد الوطني (Hollis et al,2008,21).

كما تمثل نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي تمثل ذلك الجزء مِنْ الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يتم استهلاكه أو استعماله محلياً، إما لأنَّهُ فائض عن حاجة السوق المحلي أو أنَّهُ يشكل مواد وسيطة لا يمكن تصنيع بعضها في السوق المحلية، بسبب حاجتها إلى التكنولوجيا المتقدمة، والتي غالباً لا تتوافر في البلدان النامية (النصيرات، 2002، 2).

ب- مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يُعَدّ هذا المؤشر ذا مهمة كبيرة فيما يتعلق بمدى اعتماد البلد على الخارج في مقابلة الطلب المحلي مِنْ السلع والخدمات، وتمثل نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً يعكس درجة الِانْفِتَاح التجاري على العالم الخارجي.

وإنَّ ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلدٍ ما قد لا يمثل دلالة قوية على مدى ضعف قدرة ذلك البلد وتبعيته للبلدان الخارجية، فقد يكون لمجموعة مِنْ البلدان النسبة المرتفعة نفسها، ومع ذلك يتمتع بعضها بنمو مرتفع بينما تعاني بلدان أُخْرَى مِنْ تدهور أو ضعف في نشاطها الاقتصادي، والسبب في ذلك مدى التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ونوعية الاستيرادات وما إذا كانت تساهم في بناء القاعدة الإنتاجية أم تغذي النهج الاستهلاكي، فضلاً عن ذلك مدى قدرة البلد على سداد قيمة الاستيرادات فمِنْ الواضح أنَّ ارتفاع أو انخفاض نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي إنما يعكس مدى زيادة أو انخفاض الاعتماد على التجارة الخارجية في سد احتياجات الاستهلاك والإنتاج (عودة، 56،2016).

ت- مؤشر نسبة الِانْفِتَاح التجاري :

يُعَدّ الِانْفِتَاح التجاري دليلاً على مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أي أنَّهُ يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي بلد على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذا البلد، ويعبر عن الِانْفِتَاح التجاري بـ(مجموع الصادرات والواردات مقسوماً على إجمالي الناتج المحلي) (خالد وهجيره، 2017،43):

7.1.2 العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي:

يثير موضوع العلاقة بين الِانْفِتَاح التجاري والنمو الاقتصادي اهتماماً وجدلاً بالغين في أدبيات التجارة الدولية، وفيما يتعلق بالعلاقة النظرية بين الِانْفِتَاح التجاري والنمو الاقتصادي تُشِير بعض الدراسات إلى أنَّ هناك علاقة إِيجَابِية في المدى طويل بين الِانْفِتَاح والنمو على النقيض مِنْ ذلك فإِنَّ المدى القصير يدل على علاقة سلبية، وعليه يسبب الِانْفِتَاح آثارا قد تكون سيئة بالنسبة للاقتصاد الذي يمر بتعديلات على المدى القصير، إذ تقدم بعض الدراسات الدعم على أن العلاقة إِيجَابِية بين الِانْفِتَاح والنمو الاقتصادي، التي ترى بأنَّ البلدان التي تمتاز بانفتاح تجاري أكثر تكون لديها قدرة أكبر لجذب التقنيات مِنْ بقية العالم، وأنَّ الِانْفِتَاح يعزز كفاءة تخصيص الموارد مِنْ خلال الميزة النسبية، إذ يسمح بنشر المعرفة والتقدم التكنولوجي ويشجع المنافسة في الأسواق المحلية والدولية على النقيض مِنْ ذلك كانت هناك دراسات معارضة لسياسة الِانْفِتَاح التجاري ترى بأنَّ تأثير الِانْفِتَاح على النمو الاقتصادي هو سلبي.

أولاً: مساهمة الصادرات المستوردات في النمو الاقتصادي:

يقول (داسكونيا) على البلدان النامية الحالية ان تتخلى عن سياسة إحلال الواردات والتركيز على التصدير كمفتاح للنمو، فالصادرات تمثل امتداداً لعملية الإنتاج، في حين أن الاستيرادات تمثل امتداداً لعملية الاستهلاك، فصادرات بلد ما هي استيرادات بلد

أخر كونها تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للبلدان المصدرة، فضلاً عما تسهم به في دعم الناتج المحلي الذي يقوم بتحفيز النمو الاقتصادي، مما يترتب عليه توزيع القاعدة الإنتاجية ونمو الاقتصاد المحلي (داسكونيا،2005).

1-دور الصادرات في النمو الاقتصادي:

تُعَدُّ نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة إِيجَابِية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، إذ تُشِير أن التوسع في الصادرات يعزز مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية، ويؤدي إلى رفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد مِنْ القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية (العبدلي،2005). إذ يتفق اغلب الاقتصاديون إلى وجود علاقة إِيجَابِية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وأن النمو الاقتصادي دالة للصادرات، فضلاً عن أن تحقيق الكفاءة التنافسية للصادرات يتطلب تعديلات موسمية في العلاقات بين القطاعات الاقتصادية التي تحفز النمو الاقتصادي (غزال، 2004)، وأضاف (انجهام) أنَّ مِنْ العوامل الْأُخْرَى الهامة في تسهيل النمو في الصادرات هي هياكل النظام السياسي ونظام التعليم والنقل والاستثمار والرسوم والحواجز الكمركية وغيرها (انجهام،2010).

أَمَّا (الاَغا) فأضاف أنَّ البلدان التي تَتَمَيَّزَ بالِانْفِتَاح التجاري نتيجة تنوع صادراتها السلعية تحقق تزايد في إيرادات تلك الصادرات، أي أنَّ الِانْفِتَاح التجاري كان العامل المساعد في تنمية الصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك بزيادة كميات السلع المستوردة، والتي يتم إعادة تصديرها مما يؤدي إلى زيادة استقراريه عوائد الصادرات (الاغا، 2004)، فضلاً عن ذلك، فإِنَّ التخصص في الإنتاج الأولي (**الصادرات مِنْ السلع أو المنتجات الأولية**)، قد يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة، أي أنَّها لا تحفز الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وتسمى هَذِهِ

الحالة بالنمو المعوق للاقتصاد، إذ أشار (علي) أنَّ النمو المعوق يعني التحيز بالنمو الاقتصادي نحو إنتاج سلعة واحدة، أو عدد محدود مِنْ السلع والمواد الأولية، التي لا تستطيع منافسة السلع الصناعية ذات الكفاءة والنوعية العالية، ومِنْ ثم فإنَّ عدم تكامل هيكل المؤسسات الاقتصادية والمالية، والمصادر الداخلية للبلدان النامية مِنْ الدخل ومعدلات الادخار والاستثمار وتراكم رأس المال تصبح عائقاً للتوسع والتنويع في صادراتها، ولا يستطيع قطاع التصدير أن يحقق النمو الاقتصادي (علي،2007).

إنَّ البلدان التي تروج للصادرات مِنْ السلع المتطورة تنمو على نحو أسرع، وذلك مِنْ خلال دفع الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية، ومثال ذلك الصين ومعظم دول شرق آسيا وغيرها، وتُعَدُّ التجارة الخارجية فيها محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي(Rodrik, 2006)، فضلاً عن ذلك فإنَّ توسع الصادرات يُعَدّ العامل الأساس لتعزيز النمو الاقتصادي وان نمو الصادرات له تأثير إيجَابِي في نمو الإنتاجية، وتراكم رأس المال، وكذلك يؤدي إلى إلغاء القيود على الصرف الأجنبي، ومِنْ ثم تزايد الاستيرادات مِنْ السلع الرأسمالية ويسهم في النمو الاقتصادي لتلك البلدان، وكذلك تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية، ويشجع على إقامة الصناعات التصديرية، ويحسن مِنْ التقدم التقني مؤدياً إلى تحقيق النمو الاقتصادي (Huilee and Huang, 2002,2).

2- دور الاستيرادات في النمو الاقتصادي:

تؤثر الاستيرادات على النمو الاقتصادي مِنْ خلال أَهَم متغيرين اقتصاديين في أي اقتصاد تبنى عليها سياسة الِانْفِتَاح التجاري، ألا وهما الإنتاج والاستهلاك، إذ يشير (بلقاسم) أنَّ استراتيجية الاستيرادات في أي بلد تعتمد على ضرورة فرض الضرائب الكمركية على السلع المستوردة مِنْ اجل حماية المنتجات والصناعات المحلية مِنْ التدهور أمَام تنافسية الأسعار، وأنَّ أثر النمو على حجم التجارة أنما يتوقف على النتيجة الصافية لآثار الإنتاج والاستهلاك، فعندما يكون الإنتاج والاستهلاك في صالح

التجارة يعني ذلك زيادة حجم التجارة بنسبة أكبر مِنْ الناتج والعكس صحيح (بلقاسم،2013).

ويرى (الطائي والكواز) أنَّ التجارة الخارجية تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي للبلدان النامية التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو عالية، وأنَّ الإسهام الفعال للاستيرادات لاسيما الرأسمالية في تصحيح الاختلالات البنيوية التي تعاني مِنْها اقتصادات تلك البلدان بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية فيها، أدى إلى الحاجة للاستيرادات مِنْ السلع التي تتطلبها القطاعات السلعية لتوسيع العمليات الإنتاجية فيها، لِذَّا فإنَّ هيكلية الاستيرادات يمكن تصنيفها إلى أربع مجاميع رئيسة، وهي (**السلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة، والسلع الاستهلاكية، والمواد الأولية والخام**) (الطائي والكواز،2001)، كما أنَّ للاستيرادات دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي، إذ تُعَدُّ الاستيرادات مِنْ الموارد الاقتصادية التي تسهم في عملية النمو الاقتصادي، ومِنْ اجل الإسراع في تحقق النمو والتطور في البلدان النامية فإنَّ ذلك يتطلب زيادة الاستيرادات مِنْ المكائن والمعدات والسلع الرأسمالية الوسيطة، وتقليل الاستيراد مِنْ السلع الاستهلاكية (الزيباري،2010).

إنَّ النمو الاقتصادي لهَذِهِ البلدان يتطلب توفير تلك السلع مِنْ الأسواق الخارجية، وأنَّ عدم تنوع الهيكل الإنتاجي لمعظم البلدان ومِنْها النامية بسبب انخفاض مستويات التصنيع يؤدي إلى عدم تنوع هيكل صادراتها، وهذا أدى إلى الاعتماد على الاستيرادات مِنْ اجل تحقيق النمو والتطور في القطاعات السلعية ولاسيما القطاعين الصناعي والزراعي، وكذلك سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك (**العرض والطلب**)، إذ تُعَدُّ الاستيرادات إحدى المحركات لذلك النمو، وأنَّ معنى الاستيرادات محرك النمو الاقتصادي هو التركيز على استيراد المدخلات الرأسمالية والوسيطة التي تساهم في العملية الإنتاجية وتدعم الاستثمار المحلي (Azgun and Ozbey, 2010,).

3- دور الِانْفِتَاح التجاري في النمو الاقتصادي:

أكدت معظم المذاهب والنظريات الاقتصادية على أَهَمية التجارة الخارجية في تحفيز النمو الاقتصادي، فقد احتلت العلاقة بين الِانْفِتَاح التجاري والنمو الاقتصادي أَهَمية متميزة في الأدبيات الاقتصادية، وقد تعددت الآراء في تفسير علاقة الِانْفِتَاح التجاري وأثره في النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح تلك الآراء، كما يأتي:

مِنْ الناحية النظرية يُعد الِانْفِتَاح التجاري أحد المجالات المهمة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي، لما تتضمنهُ مِنْ تدفق للسلع والخدمات مِنْ وإلى البلد وما تخلقهُ مِنْ روابط على مستوى الاقتصاد الكلي (السواعي،2014)، وقد كان (دنيس روبرستون) أول مَن أشار إلى أنَّ التجارة الخارجية وخاصة الصادرات هي محرك النمو الاقتصادي، وذلك في مقالة نشرها عام(1940) ، وفي النصف الثاني مِنْ القرن التاسع جاء (نركسه) ليثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك النمو في البلدان المنتجة للمواد الخام، وفي عام (1971)جاءت إسهامات (Balassa)وبعض الاقتصاديين الذين درسوا العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وأظهرَت دراساتهم أن التجارة الخارجية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالناتج المحلي الإجمالي، وأنَّ البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد مِنْ السلع، وأن الزيادة في الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد (السواعي،2006).

أَمَّا مِنْ الناحية التطبيقية فقد أكدت عدة نتائج لدراسات تطبيقية أنَّ الِانْفِتَاح التجاري يُعَدّ محدد مهم ومحرك رئيس للنمو الاقتصادي، فقد أجريت عدة تحليلات في محاولة الكشف عن تأثير عوامل مختلفة على معدلات النمو وتحديد العلاقة السببية بينها، وانتهت هَذِهِ الدراسات إلى وجود أدلة تثبت أنَّهُ يوجد ارتباط وثيق بين الِانْفِتَاح التجاري وزيادة سرعة النمو الاقتصاد (صندوق النقد الدولي،2006).

إنَّ البلدان المشاركة في التجارة الدولية تعمل على زيادة النمو الاقتصادي مِنْ خلال المنافسة العالمية، فالِانْفِتَاح التجاري في بعض الأحيان يولد انخفاض في أسعار

السلع المحلية للبلد المنفتح، فضلاً عن أنَّهُ يعزز مِنْ الابتكار والنمو الاقتصادي (Licandro and Ruzi,2010)، كما أنَّ معدلات النمو الاقتصادي مرتبطة دائماً بالِانْفِتَاح والعولمة المتزايدة على تبادل السلع والخدمات، وكذلك تزايد استعمال التقنية فضلاً عن أنَّ تزايد المشاركة في العلاقات التجارية الدولية تُعَدُّ المصدر الرئيس للنمو في عديدٍ مِنْ بلدان شرق آسيا التي شهدت تنمية اقتصادية سريعة، بسبب تزايد الِانْفِتَاح التجاري الذي أثر إيجَابِياً في هَذِهِ البلدان، وأدى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعاشي للفرد وزيادة الرفاهية الاقتصادية (Andersen and Babula, 2008,).

8.1.2 نظريات التجارة الخارجية

1. النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية:

في ما يأتي شرح مختصر لأَهَم النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية وهي:

أ. **نظرية(آدم سميث):** تُعَدُّ نظرية الميزة المطلقة أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول، وهي للاقتصادي (آدم سميث) مِنْ خلال كتابه (ثروة الأمم)، ويرى (آدم سميث) إنَّ التجارة الخارجية تمكن كل دولة في أن تتخصص في إنتاج السلع التي توفرها لها ظروفها الطبيعية وتمكنها مِنْ إنتاجها ويبين قائلاً: "إنَّ تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية مِنْ أنْ تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها مِنْ هَذِهِ السلع بما يفيض عن حاجة الدول الْأُخْرَى مِنْ سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة "، وتفترض هَذِهِ النظرية أنَّ التجارة الخارجية بين دولتين تقوم على اساس وجود ميزة مطلقة بالنسبة للمنتجات التي تصدرها إحدى الدولتين، أي إنَّ المنتجين في هَذِهِ الدولة يجب أنْ تتوفر لهم الإمكانيات اللازمة التي يستطيعون مِنْ خلالها أن ينتجون سلعاً أكثر مما ينتجه المنتجون في الدولة الْأُخْرَى (عريقات، 2006).

ب. **نظرية (دافيد هيوم):** إنَّ ملخص نظرية هيوم هو أن المعدن النفيس يتوزع تلقائياً بين دول الداخلة في علاقات تجارية بدون الحاجة إلى أنَّ تتدخل الدولة فلو زاد مقدار المعدن النفيس لدى الدولة عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي فهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع داخل تلك الدولة بالنسبة للأسعار في الدول الْأُخْرَى مما يؤدي إلى حدوث نقص في صادراتها وزيادة في وارداتها وهذا يؤدي إلى حدوث عجز في ميزانها التجاري وفي النهاية يؤدي إلى تسرب المعدن النفيس إلى دول العالم الخارجي، وبالعكس في حالة حدوث نقص في كمية المعدن النفيس داخل الدولة عن القدر الذي يتناسب مع حجم نشاطها الاقتصادي فإنَّ أسعار السلع في هَذِهِ الدولة سوف تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الْأُخْرَى وهذا يؤدي إلى زيادة في الصادرات وانخفاض في الواردات لهَذِهِ الدولة وبالتالي يحدث فائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق المعدن النفيس إلى هَذِهِ الدولة مِنْ دول العالم الخارجي، وهكذا عبر هيوم عن العلاقة بين مستويات الأسعار وكمية المعادن النفيسة في بلدٍ ما والعلاقة بين مستوى الأسعار في العالم الخارجي ومستوى الأسعار لذلك البلد وبين إنَّ القيود التي تفرض على التجارة الخارجية بقصد زيادة حصيلة الدولة مِنْ المعدن النفيس لا جدوى مِنْها (عجمية، العقاد، 1979).

ت. **نظرية (جون ستيوارت ميل):** أكدت نظريتي كل مِنْ **(الميزة النسبية والميزة المطلقة)** لتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول على جانب العرض (إمكانية الإنتاج) دون الاهتمام بالطلب، لِذَّا تنبه الاقتصادي (جون ستيوارت ميل) (1806-1873) على هَذِهِ المسألة الذي أشاره في نظريته القيم الخارجية إلى رغبة كل دولة في عرض صادراتها مِنْ السلع يعتمد على مقدار استيرادها، بمعنى أنَّ الصادرات تتغير وفقا لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين الدول المشاركة في التجارة ولِذَّا قام (ميل) بإدخال جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل التجاري بين هَذِهِ الدول، وبناءً على ذلك حدد مفهوم التوازن بين الدول المشاركة فعليا في التجارة، بأنَّهُ الوضع الذي

تكون فيه صادرات الدولة مساوية لاستيرادات الدولة الْأُخْرَى المشاركة في التجارة، بعبارة أُخْرَى فإنَّ عرض الدولة (أ) لسلعة يمثل طلبها على سلعة الدول(ب) والعكس صحيح، وإن الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في الدولة يزيد مِنْ مكاسب تلك الدولة مِنْ التجارة الخارجية (أبوشرار، 2010).

2.النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

وفي ما يأتي شرح موجز لهَذِهِ النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

أ- **نظرية تساوي أسعار العوامل(ستوبلر- ساموبلسون)** : إنَّ ملخص هَذِهِ النظرية يقوم على دِّرَاسَة أثر التغير في أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج واستندت هَذِهِ النظرية على فروض هكشر واولين نفسها إلا أنها تبحث الأثر الذي يمكنها مِنْ التدخل في الأسعار للسلع على حجم الإنتاج لتلك السلع وبالتالي في الدخول لعوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، فلو حصلت زيادة في الأسعار النسبية المحلية في إحدى السلع سوف تؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم في إنتاج تلك السلعة بكثافة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر تلك السلعة محلياً وهذا الأَمَرُ يحفز المنتجين على الزيادة في إنتاجها بدلاً مِنْ استيرادها الذي يكون مكلفاً، وبما أنَّ حجم العرض بالنسبة لعملي الإنتاج ثابت فإنَّ الإنتاج الإضافي المرافق بزيادة الأسعار يحتم على المنتجين تحويل بعض العمال إلى إنتاج هَذِهِ السلعة (السواعي،2014).

ب- **نظرية(هكشر – أولين)** :

هما أستاذان سويديان قاما بتقديم نظرية جديدة وتفسير جديد للأسباب التي تؤدي إلى عملية التبادل الدولي، فقد أضافا إلى أفكار "ريكاردو" بأنَّهُ " لا ينبغي التوقف عند حدود اختلاف النفقات النسبية وإنَّما ينبغي التعرف على أسباب هذا التفاوت"، إذ تقوم هَذِهِ النظرية على تفسير قيام التجارة الخارجية في تفاوت نصيب الدول مِنْ وفرة وندرة

عناصر الإنتاج لذلك فإنَّ عنصر الإنتاج مثل الأراضي الخصبة قد يتوفر بكثرة في بلدٍ معين وليكن البلد(A) ولا يتوفر هذا العنصر في بلدٍ أخر وليكن البلد(B)، ولكن مِنْ الممكن أنَّهُ يوجد عنصر آخر في البلد(B) وهو عنصر رأس المال في حين لا يوجد هذا العنصر في البلد(A)، وهذا الاختلاف في وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج سوف يؤدي إلى اختلاف معدلات أسعارها، فإنتاج المحاصيل مِنْ الأرض الخصبة في البلد(A) تكون منخفضة السعر في حين يكون سعرها مرتفعاً في البلد(B) بسبب ندرة الأرض الخصبة التي تعمل على إنتاج هَذِهِ المحاصيل، وفي المقابل فإنَّ العائد على الاستثمار في رأس المال في البلد(B) يكون منخفضاً في حين أنَّ هذا العائد في البلد (A) يكون مرتفعاً لأنَّهُ يتصف بالندرة في هذا البلد (عبد السلام، 2011).

- **اختبار ليونتيف:**

وهو أول اختبار لنموذج هكشر- أولين، والذي قام به الاقتصادي الروسي الأصل فاسيلي ليونتيف من العام 1953-1956 وقد قام بهَذِهِ الدِّرَاسَة على هيكل التجارة في الولايات المتحدة مع دول الخارج(بلقاسم، 2013).

وقد حاول ليونتيف من خلال دراسته أن يثبت نظرية هكشر- اولين على الولايات المتحدة والتي تَتَمَيَّزَ بوفرة عنصر رأس المال فمن المنطقي وبحسب النظرية فإنَّ الولايات المتحدة سوف تتخصص في الصناعات التي تتطلب عنصر رأس المال بكمية كبيرة وكمية أقل أو محدودة من عنصر العمل والأرض، إلا أنَّهُ استنتج من تحليله ودراسته أنَّ الولايات المتحدة تقوم بتصدير السلع التي تتضمن قيمة كبيرة من عنصر العمل وقيمة قليلة من عنصر رأس المال مقارنةً بالسلع التي تستوردها(عبدالسلام،2010).

أ- نظرية الطلب النموذجي - ليندر:

إنَّ هَذِهِ النظرية ترجع إلى الاقتصادي السويدي ستافان ليندر والذي فسر قيام التجارة الخارجية بالاعتماد على المنهج المتحرك وبهذا يكون ليندر اختلف عن تفسير

الكلاسيك في إتباعهم المنهج الساكن، وقد قام ليندر بالتفريق بين التجارة الخارجية في السلع الأولية وبين التجارة الخارجية للسلع المصنعة إذ تقوم التجارة بنظرة في السلع الأولية بين الدول المتقدمة والدول النامية، أَمَّا بالنسبة للتجارة الخارجية في السلع المصنعة فإنَّها تحدث بين الدول المتقدمة فقط، وقد فرق ليندر بين أنواع السلع الأولى مِنْها هي المواد الأولية والثاني هي السلع المصنعة ويرى إن التجارة في المواد الأولية تطورت مِنْ خلال الميزة النسبية لتلك السلع والتي تتحدد في نظرية (هكشر– اولين) طبقاً لوفرة عناصر الإنتاج فإذا كان هناك عنصر إنتاجي نادر ترتفع نفقات السلع التي يدخل هذا العنصر في إنتاجها والعكس صحيح، إذن انتقال عناصر الإنتاج مِنْ منطقة الوفرة إلى منطقة الندرة سوف يقوم بتوسع التجارة الخارجية.

أَمَّا بالنسبة للسلع المصنعة فهناك نوعٌ مِنْ التعقيد بحسب ليندر، وذلك لوجود عوامل تقوم بتحديد الواردات والصادرات ويرى أنَّ العامل الأساس في التأثير على الصادرات هو وجود طلب محلي عليها وبقوة لأنَّهُ نجاح تصدير السلعة يرتبط بالطلب الداخلي عليها وهذا يؤدي إلى أنَّ السلعة لا تكون قابلة للتصدير ما لم يوجد طلب داخلي عليها، فالطلب الخارجي على السلعة ما هو إلا امتداد للطلب الداخلي عليها وهذا ما يسميه ليندر بالطلب الممثل، وأضاف ليندر بأنَّ هناك شروط تفسر إن الطلب الخارجي ما هو إلا امتداد للطلب الداخلي إذ إنَّ إنتاج السلعة الذي يقوم به المنتجون يعتمد على دِّرَاسَة الحاجة الاقتصادية للسلعة وحجم الطلب عليها وإمكانية تحقيق الربح مِنْ إنتاجها في السوق المحلية ومدى توافر هَذِهِ المعلومات لدى المنتجين في البداية ومِنْ ثم القيام بتصديرها إلى الأسواق الخارجية كما وأنَّ التطور الذي يحدث في المنتجات يأتي كاستجابة للطلب المحلي قبل التفكير في تصدير هَذِهِ المنتجات إلى الخارج، وأنَّ هَذِهِ السلع المصنعة تحتاج إلى سوق تَتَمَيَّزَ بدخول عالية وأيضاً توفر التطور الإنتاجي اللازم لصناعة هَذِهِ المنتجات لهذا نجد أنَّ السلع المصنعة تذهب أولاً

إلى السوق المحلية ومِنْ ثُم تنتقل إلى الأسواق الخارجية التي تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي للسوق المحلية (الحصري، 2010).

ب- نظرية الماسة:

وتسمى أيضاً التنافسية الوطنية .(National competitive Advantage) للعالم مايكل بورتر وذكره في كتابة الميزة التنافسية للأم وهي نموذج من ثماني أبعاد يقدمم تفسير لسبب التنافسية الدولية العالمية وتفسر النظرية العناصر المكونة للنموذج في اطار استراتيجية الشركات وشدة المنافسة والذي يشمل العوامل الفرعية المتمثلة في مدى تةفر الموردين المحليين في مجال الموارد الخام، كذلك سهولة وصول الشركات ذات الصلة ووجود تجمعات صناعية.

أما في نوعية المدخلات فيتمحور هذا العامل حول وجود مدخلات عالية الجودة ومتخصصة متاحة للشركات أو الصناعات وما يشمله من توفر الموارد البشرية ومستوى البحث والتطوير وطبيعة الموارد الطبيعية وتوفر مصادر التمويل.

وفي النهاية تفسر هذه النظرية امكانية جدوى التجارة الخارجية وتوسعها من خلال تفاعل كافة العناصر الرئيسية والفرعية والتي ينتج عنها أربع أبعاد رئيسية وأربع أبعاد فرعية لتشكل مجموعة ثمانية والتي تشبه الماسة ومن هنا جاءت تسمية النظرية .(Kharub, 2017)

2.2 الدراسات السابقة

تُشِير الأدبيات الاقتصادية إلى الدور الذي تَلْعَبُ التجارة الخارجية في تحفيز النشاط الاقتصادي مِنْ خلال كل مِنْ النمو في الإنتاج المحلي نتيجة نشاط التصدير وكذلك مِنْ خلال زيادة الإستهلاك الوسيط مِنْ الواردات والذي يشمل على استيراد المعدات والآلات التي مِنْ شئنها زيادة الإنتاجيية الكلية. وقد ركزت الأدبيات الاقتصادية مبكرا على أَهَمية الصادرات في في تحفيز النشاط الاقتصادي، فند دِّرَاسَة

(Bhagwati, 1978) ودراسات (Balassa, 1978) و(Kruger, 1978) و(Feder, 1982) أشارت إلى الأثر الإيجَابِي للصادرات الكلية على النشاط الاقتصادي، ومع مطلع الثمانينيات زادت الآراء الداعمة للأثر الإيجَابِي للانفتاح الاقتصادي والتجاري إذ ظهرت فرضية النمو الذي يقاد بالتصدير (Export–Led Growth Hypothesis (ELG) (Balass, 1985) (Tyler, 1981).

وقد تطورت الدراسات في استعمال عديد مِنْ الأساليب الإحصائية لاثبات هَذِهِ النظرية، وأشارت إلى أَهَمية الصادرات في إحداث النمو خاصة (Kruger, 1990)، (Vohra, 2001)، وقد تزامن ذلك مع إحلال سياسة تشجيع الصادرات وزيادة الِانْفِتَاح في التجارة الخارجية بدلاً مِنْ إستراتيجية إحلال الواردات في السعي للنمو الاقتصادي.

ويذكر أنَّ الِانْفِتَاح التجاري الخارجي نحو العالم مُنذ الثمانينيات مِنْ القرن العشرين ازداد في عديد مِنْ البلدان النامية؛ إذ اقترن ذلك بالتحول في السياسات التجارية نحو التحرر مِنْ القيود الحكومية ومزيد مِنْ حرية التجارة. هذا وركزت العديد مِنْ الدراسات مُنذ التسعينيات على أثر الواردات على النمو الاقتصادي، بوصفها كقناة مهمة لتدفق المعرفة والتكنولوجيا وأساليب الإنتاج الأكثر كفاءة إلى الاقتصاد المحلي (Grossman and Helpman, 1991).

ومِنْ الدراسات التي حللت أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي دِّرَاسَة (Subasat, 2002) مفترضة أنَّ الدول الأكثر توجها نحو التصدير مثل الدول متوسطة الدخل تنمو على نحو أسرع مقارنة بالدول الأقل توجها نحو التصدير، كما بينت أنَّ تشجيع الصادرات لم يكن لهُ تأثير معنوي على النمو الاقتصادي بالنسبة للدول منخفضة أو مرتفعة الدخل، وهو يعني بذلك أنَّ الدول متوسطة الدخل والتي لها مقدرات اقتصادية أكبر تتمتع بمرونة العرض؛ مما يجعل سياسة التوجه أو الترويج للتصدير تنتج أثراً إيجَابِياً للنمو، وذلك مقارنة بالدول منخفضة الدخل، والتي تعتمد على صادرات

معينة إلى البلدان المتقدمة أو البلدان مرتفعة الدخل، والتي يعتمد النمو فيها على الطلب الداخلي أكثر مِنْهُ للتصدير.

كما أشارت دِّرَاسَة (Lin, 2003) إلى أنَّ 10% مِنْ الزيادة في الصادرات تسببت في 1% زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الصين، وذلك باعتماد طريقة مقترحة للتقدير تُعَدُّ كلاً مِنْ المساهمات المباشرة وغير المباشرة.

ودِّرَاسَة (Shirazi & Manap, 2004) درست العلاقات في كل مِنْ المدى القصير والطويل بين القيم الحقيقية لكل مِنْ الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في باكستان بالاعتماد على التكامل المشترك وفحص جرانجر للسببية للنموذج ذي المتغيرات المتعددة للفترة1960–2003، وقد أكدت الدِّرَاسَة على الدور الرائد للصادرات على النمو في المديين القصير والطويل وعلى الارتباط الإيجَابِي بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ودِّرَاسَة (Mah, 2005) بينت العلاقة السببية في الزمن الطويل بين الصادرات والنمو الاقتصادي للصين، وذلك بمساعدة نموذج تصحيح الخَطَأ، وقد أشارت الدِّرَاسَة إلى أنَّ التوسع في الصادرات لم يكن كافياً لشرح نمط النمو الاقتصادي الحقيقي.

وبينت دِّرَاسَة (Jordaan & Eita, 2007) العلاقة السببية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي لناميبيا للفترة1970–2005، وفحصت فرضية النمو الذي تقوده الصادرات مِنْ خلال جرانجر للسببية ونماذج التكامل، وهي تفحص إذا ما كانت السببية في اتجاه واحد أو في اتجاهين بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، النتائج تدل على أنَّ الصادرات كانت مُسَبِّبِة لكل مِنْ النمو والدخل الفردي. وهي تقترح أن استراتيجية دعم الصادرات مِنْ خلال الحوافز المختلفة له أثر إيجَابِي على النمو.

كما بينت دِّرَاسَة (Ugur, 2008) العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في تركيا، وقد اسْتَعْمَلت الدِّرَاسَة تحليل متجه الانحدار الذاتي في استقصاء هَذِهِ العلاقة، وفي هذا الصدد أظهرَت النتائج العملية لتحليلات دالة الاستجابة لردة الفعل وتحليل

مكونات التباين وجود علاقة في الاتجاهين بين النشاط الاقتصادي والواردات مِنْ السلع الاستثمارية والمواد الخام، في حين وجدت علاقة في اتجاه واحد بين النشاط الاقتصادي والواردات مِنْ السلع الاستهلاكية والواردات مِنْ السلع الْأُخْرَى.

وفي دِّرَاسَة (Abugamea, 2008) وضعت الدِّرَاسَة نماذج ملائمة لكل مِنْ الصادرات والواردات للحالة الفلسطينية خلال الْمُدَّة 1968–1998، وذلك مِنْ خلال تطبيق انحدار المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً، وأشارت الدِّرَاسَة إلى أَنَّهُ مِنْ أهم سمات الاتحاد الجمركي الإجباري غير المتوازن بين الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة و(إسرائيل) أَنَّ الطلب المحلي **(النشاط الاقتصادي)** كان لهُ أثر إِيجَابِي معنوي على الواردات مِنْ والصادرات إِلى (إسرائيل)، في الوقت الذي لم يكن فيه للنمو في الطلب مِنْ العالم الخارجي و(إسرائيل) أثر معنوي على الصادرات الفلسطينية.

أَمَّا دِّرَاسَة (Pazim, 2009) فقد فحصت فرضية النمو الذي يقوده الصادرات في ثلاث دول **(أندونيسيا وماليزيا والفلبين)** بِاسْتِعْمَال تحليل البيانات المقطعية، وقد استنتجت أَنَّهُ لا توجد علاقة معنوية بين النشاط الاقتصادي ممثلاً بالدخل القومي والصادرات لهَذِهِ الدول بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي ذي البعد الواحد.

أَمَّا دِّرَاسَة (Ullah, *et al.*،2009) فقد أعادت استقصاء فرضية النمو الذي تقوده الصادرات بِاسْتِعْمَال التحليل القياسي للسلاسل الزمنية لباكستان خلال الْمُدَّة 1970–2008، وقد أظهرَت نتائج الدِّرَاسَة أَنَّ التوسع في الصادرات يقود إِلى النمو الاقتصادي، كما بينت دِّرَاسَة (Elbedydi, *et al.*,2010 ,78) العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا للفترة 1980–2007، وقد أظهرت النتائج أَنَّهُ يوجد علاقة سببية في الاتجاهين في الزمن الطويل بين كل مِنْ الصادرات والنمو الاقتصادي، وعليه فإِنَّ سياسة ترويج الصادرات تساهم في النمو الاقتصادي في ليبيا.

وفي دِّرَاسَة (Mishara, 2011) استقصت العلاقة الديناميكية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الهند خلال الْمُدَّة 1970–2009، وبِاسْتِعْمَال أدوات التحليل القياسي للسلاسل الزمنية التكامل المشترك ومتجه تصحيح الخَطَأ أعطت الدِّرَاسَة دليلاً على وجود علاقة في الزمن الطويل بين هَذِهِ المتغيرات، ودليلاً على إهمال فرضية النمو الذي يقوده الصادرات في الحالة الهندية مِنْ خلال فحص جرا نجر للسببية المعتمد على تقدير متجه تصحيح الخَطَأ.

وفي دِّرَاسَة (Khan, *et al.*,2012) اسْتَعْمَلت فحوصات التكامل المشترك وجرانجر للسببية في فحص العلاقة في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات في باكستان للفترة الزمنية 1972–2009.

تُشِير النتائج بالاعتماد على نموذج تصحيح الخَطَأ إلى وجود مثل هَذِهِ العلاقة في الزمن الطويل بين هَذِهِ المتغيرات، كما وتظهر أنَّ كُلاً مِنْ الصادرات والواردات تُعَدُّ مشكلات أساسية للنمو الاقتصادي في الحالة الباكستانية، وكذلك فإنَّ النمو الاقتصادي لهُ أثراً مهماً على كل مِنْ الصادرات والواردات.

وبينت دِّرَاسَة (السواعي، 2015،) أثر الِانْفِتَاح التجاري والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال المدة (1992–2011)، وكشفت النتائج القياسية عن وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأَجَل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي، والِانْفِتَاح التجاري والتطور المالي وفق اختبار (Bound Test)، وأظهرَت النتائج أنَّ هناك تأثيراً سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأَجَل القصير والطويل، وبينت هَذِهِ النتيجة أن الِانْفِتَاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي، كذلك فإنَّ تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأَجَل الطويل.

كما بينت دِّرَاسَة (Mostafa Salmifar *et al.*, 2015)، إلى بيان الآثار القصيرة وطويلة الأَجَل للانفتاح التجاري على معدل التضخم في إيران للمدة (–2010) 1973، بِاسْتِعْمَال منهجية ARDL، وأشارت النتائج القياسية قصيرة وطويلة الأَجَل أن

متغير الِانْفِتَاح التجاري له تأثير سلبي كبير على معدل التضخم، مع زيادة التجارة وتوسيع الصادرات والواردات، والمنتجات الأجنبية، فقد يتم استيراد منتجات بأسعار أرخص إلى إيران وذات جودة عالية نسبياً، كما أشار اختبار الحدود (Bound Test) إلى أنَّ هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأَجَل بين الِانْفِتَاح التجاري ومعدل التضخم.

كما قامت دِّرَاسَة (رشيد،2016) بتحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي للمدة (1980–2013) مِنْ خلال استخدام نموذج (ARDL) وتوصلت الدِّرَاسَة إلى أنَّ العراق يعتمد بصورة كبيرة على الخارج في النمو الاقتصادي خاصة مِنْ خلال الصادرات النفطية، وأنَّ أسعار الصرف يمكن أنْ تتحكم بالتجارة الخارجية في شقيها الصادراتالمستورداتوبالتالي على النمو الاقتصادي.

وفي دِّرَاسَة (دليلة، 2016) تم قياس تأثير الِانْفِتَاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بِاسْتِعْمَال بيانات سنوية خلال الْمُدَّة (1980–2013) اسْتَعْمَل طريقة المربعات الصغرى المصححة كُلياً (Fully–Modified OLS) في عملية قياس العلاقة، وكشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة الأَجَل بين معدل الدخل الفردي والِانْفِتَاح التجاري، كما أظهرَت النتائج أنَّ مؤشرات الِانْفِتَاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأَجَل الطويل.

كما قامت دِّرَاسَة (نعيمة، 2016 ،80) باختبار أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتقييم إمكانية الجزائر مِنْ أجل الخروج مِنْ الاعتماد على المورد الوحيد **(النفط)**، وتقييم الإصلاحات الخاصة بالتجارة الخارجية الجزائرية، ومدى نجاح سياسة التحرير التجاري اسْتَعْمَلت هَذِهِ الدِّرَاسَة أنموذجين في عملية التقدير، اسْتَعْمَل في النموذج الأول **(الصادرات والواردات وسعر النفط وسعر الصرف)** باستعمال اختبار(جوهانسون) ومِنْ خلال نتائج التقدير تم التوصل إلى أنَّ هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأَجَل الطويل، وان هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكذلك تم تطبيق اختبار لسببية لكرانج

وتبين أنَّ النمو الاقتصادي يتأثر بسعر النفط والواردات، ويؤثر بدورة في سعر النفط وسعر الصرف في حين لم تتضح العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، أَمَّا في النموذج الثاني فقد تم استخدام **(الِانْفِتَاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر)** كمتغيرات مستقلة وتم تطبيق اختبار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وتوصلت النتائج إلى أنَّ هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي، وان كل مِنْ الِانْفِتَاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

وفي دِّرَاسَة (2017.Fatih Mangir*et al*,) بينت العلاقة بين الِانْفِتَاح التجاري والنمو الاقتصادي في النيجر للمدة (1970–2015) وبينت النتائج أنَّ هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأَجَل بين الِانْفِتَاح التجاري والنمو الاقتصادي، كما بينت نتائج اختبار (VAR) أنَّ هناك علاقة طردية بين الِانْفِتَاح التجاري والنمو الاقتصادي، أَمَّا اختبار السببية لكرانجر فبين أنَّ هناك علاقة سببية باتجاهين بين الِانْفِتَاح التجاري والنمو الاقتصادي في الأَجَل القصير.

أَمَّا دِّرَاسَة (Yaya Keho ،2017) فقد بينت أثر الِانْفِتَاح التجاري في النمو الاقتصادي في ساحل العاج خلال المدة (1965–2014) واسْتَعْمَلت منجية (ARDL) في الكشف عن العلاقة قصيرة وطويلة الأَجَل بين المتغيرات، وكذلك اختبار (Bound test) مِنْ اجل اختبار علاقة التكامل المشترك، فضلاً عن بيان العلاقة السببية بين الِانْفِتَاح التجاري والنمو الاقتصادي بواسطة اختبار (Toda Yamamoto and)، وأظهرَت النتائج القياسية أنَّ: **(الِانْفِتَاح التجاري ورأس المال والعمل)** لها أثر إيجَابِي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، فإنَّ هناك علاقة توازنية طويلة الأَجَل **(علاقة تكامل مشترك)** بين **(الِانْفِتَاح التجاري ورأس المال والعمل والنمو الاقتصادي)**، كما أشار اختبار السببية أنَّ هناك علاقة سببية باتجاه واحد بين الِانْفِتَاح

التجاري ورأس المَال والعمل اتجاه النمو الاقتصادي في الأَجَل الطويل، وأنَّ هناك علاقة باتجاهين بين الِانْفِتَاح التجاري ورأس المال في الأَجَل الطويل.

وفي دِّرَاسَة (الجنابي،2017) تم قياس وتحليل العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003–2014) بِاسْتِعْمَال نموذج (ARDL)، وبينت الدِّرَاسَة أنَّ الصادرات قائدة للنمو إذ تؤثر الصادرات إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، لكون الصادرات النفطية تشكل (97%) مِنْ الصادرات الإجمالية العراقية، كما وتؤثر الاستيرادات سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار أنَّ الاستيرادات تمثل استنزاف العملة الصعبة وتسربها إلى الخارج.

أَمَّا دِّرَاسَةmarasingh ،Kanchana Senanayake) Appuhamilage ،Hmed Abdulhusain ،Alhayky Ali ، 2010) عن تأثير تحركات سعر الصرف على التجارة الدولية في كل مِنْ سيرلانكا والصين حيث هدفت الدِّرَاسَة إلى القيام بدِّرَاسَة تجريبية لآثار تحركات أسعار الصرف على الأداء التجاري مع الإشارة إلى العلاقات التجارية في سيرلانكا والصين خلال المدة(1993–2007)، إذ قامت هَذِهِ الدِّرَاسَة بالتحقق مِنْ شروط قيام التجارة بين كل مِنْ سيرلانكا والصين مِنْ خلال خطوتين، الأولى: هي التحقق في تحركات سعر الصرف على الصادرات الإجمالية والواردات بين سيرلانكا والصين بِاسْتِعْمَال متغيرات مختارة مثل تغيرات سعر الصرف الحقيقي الثنائي والتغير في الدخل، والْأُخْرَى مِنْ خلال بناء نموذج الانحدار بِاسْتِعْمَال الصادرات والواردات القطاعية بين سيرلانكا والصين وتوصلت الدِّرَاسَة إلى أنَّ تغيرات سعر الصرف الثنائية لا تؤدي دوراً نشطاً في التجارة، في حين أنَّ التغييرات في نمو الدخل لها تأثير أقل في تحديد إِجمالي الصادرات والواردات بين البلدين، ويظهر تحليل البيانات أن التغيرات في سعر الصرف والدخل لهما دور رئيس في تحديد الصادرات القطاعية والواردات بين سيرلانكا والصين، وتُشِير نتائج الدِّرَاسَة أيضاً إلى أنَّ تحركات

سعر الصرف بين هاتين الدولتين لا تكون لها آثار كبيرة على التجارة الإجمالية مِنْ التجارة القطاعية بين سيرلانكا والصين.

أَمَّا دِّرَاسَة Muhammad (2010) عن تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات في باكستان والتي هدفت إلى بيان أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات الباكستانية للمدة (2003–2010) وتوصلت الدِّرَاسَة إلى أنَّ الصادرات في باكستان تتأثر سلباً بتقلبات سعر الصرف والأسعار النسبية إلا أنَّها تتأثر إِيجَابِياً بالدخل الأجنبي، كما أنَّ دِّرَاسَة (Marilyne Huchet–Bourdon، 2011) عن تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية والتي هدفت إلى بيان تأثير أسعار الصرف وتقلباتها على التدفقات التجارية في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة في قطاعين هما : قطاع الزراعة وقطاع التصنيع والتعدين.

وتوصلت الدِّرَاسَة إلى أنَّ لتقلبات سعر الصرف على التدفقات التجارية تأثيراً سلبياً على التجارة الدولية في كل مِنْ قطاعات الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة ولكن لا تفسر في مجملها بحث الاختلالات التجارية في البلدان الثلاثة كما توصلت إلى أنَّ قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والصين هو أكثر تضرراً في حين توصلت نتائج الدِّرَاسَة القياسية إلى أنَّ تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الصادرات أكبر مِنْ تأثيره على الواردات في المدى الطويل في القطاعات جميعاً.

ما يميز هَذِهِ الدِّرَاسَة عن الدراسات السابقة

تَتَمَيَّزَ هَذِهِ الدِّرَاسَة عن الدراسات الأجنبية بأنَّها تتطبق على الاقتصاد العراقي مع الأخذ في أفضل النماذج القياسية التي تتوافق مع الاختبارات التشخيصية ضمن أسلوب التكامل المشترك، وفي جانب الدراسات التي اجريت على الاقتصاد العراقي تحاول هَذِهِ الدِّرَاسَة استخدام فترات زمنية أحدث كما استخدمت متغير لم تستخدم في بعص الدراسات على العراق تمثل في الصادرات غير النفطية.

الفصل الثالث

تطور التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق

1.3 نُبْذَه مختصرة عن واقع الاقتصاد العراقي

يتمتع العراق بمقومات اقتصادية قد تفتقر إليها كثير مِنْ بلدان العالم، ومِنْ أَهَمها الموقع المتميز والأراضي الواسعة الصالحة للزراعة، واليد العاملة ووفرة المياه إذ يمر نهرا دجلة والفرات في البلاد مِنْ شماله إلى جنوبه، فضلاً عن احتواء أراضيه على ثروات وموارد طبيعية ومعدنية كالنفط والغاز الطبيعي والمعادن الْأُخْرَى وإرث ديني وحضاري عريق، وتُعَدُّ هَذِهِ المقومات بمثابة مستلزمات لأي خطة تنموية اقتصادية واجتماعية وبشرية طموحة (عبد الرضا، 1،2007)، وذلك لأنَّ احتمالات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية تتوقف بدرجة كبيرة على الوفرة في الموارد الطبيعية فضلا عن الموارد البشرية، إلا إن الاقتصاد العراقي وعلى الرغم مِنْ امتلاكه تلك المقومات فإنَّهُ لم يجد الاستقرار أو البيئة المستقرة التي تجعل نموه الاقتصادي يسير بشكل متوازن، إذ يتصف العراق باختلال الهياكل الاقتصادية، وضعف القطاعات الرئيسة المختلفة كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي، وهذا الضعف متولد بسبب الحصار الاقتصادي والاحتلال الأَمَرُيكي للعراق عام 2003 الذي دمر البنى التحتية، وأدى إلى أنَّتشار الفقر والبطالة والجريمة، وتفاوت كبير في توزيع الدخول والثروات واختلال في الإنتاج والتدهور البيئي...الخ (عواد وكريم،2014، 169-170).

كما وأنَّ المتغيرات الاقتصادية المعاصرة وعلى الصعيدين المحلي والدولي تُعَدُّ بمثابة تحديات تواجه الاقتصاد العراقي بصورة عامة وسياسته التجارية بصورة خاصة، ومِنْ هَذِهِ التغيرات هو تحول الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق، إذ إنَّ معظم البلدان قد وضعت استراتيجيات لعملية التحويل مِنْ وضع اقتصادي إلى وضع اقتصادي آخر تتناغم مع تطورات وتسارع النمو الاقتصادي العالمي، في حين أن البعض الآخر تكون الحروب

والاحتلالات هي سبب التحول إلى نظام اقتصادي جديد، كما هو حال الاقتصاد العراقي (ياسر،2011، 62).

٢.٣ الصادرات العراقية

يهمين القطاع النفطي على إجمالي الصادرات العراقية، وينعكس تأثير انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي مِنْ خلال الإيرادات النفطية التي هي المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة والمصدر الرئيس للعملة الصعبة اللازمة لتمويل الاستيرادات الضخمة، إذ تُساهم الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الحكومية التي تمول الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري وقد بلغت نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات (99%) في عام 2003 وانخفضت إلى (96%) في عام 2019وبلغت المساهمة النسبية للقطاع النفطي في إجمالي الصادرات مِنْ 2003 إلى 2019كمعدل حوالي (95%) وهي نسبة مرتفعة جداً وتمثل اعتماداً كبيراً وصورة واضحة لاقتصاد وحيد الجانب، وتمثل نسبية مساهمة قطاع النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي (68.8%) في عام 2003 وانخفضت إلى (60%) في عام 2019، أَمَّا بقية القطاعات فإنَّ نسبة القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (8.23%) في عام 2003 وانخفضت إلى (4.7%) في عام 2019، بينما نسبة قطاع الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (1.0%) في عام 2003 وارتفت إلى (2.1%) في عام 2019، ونسبة قطاع الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (21.9%) في عام 2003 وارتفعت إلى (33.2%) في عام 2019، وهَذِهِ النسب مِنْ القطاعات تبين أنَّ نسبة القطاع النفطي هو القطاع القائد إذ يسهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أي أنَّ لهُ التأثير الأكبر على معدل النمو الاقتصادي (رسن وحسين،2017، 124-126).

أَمَّا الهيكل السلعي للصادرات العراقية وفي ضوء مبدأ تحرير التجارة الخارجية فتتكون مِنْ مجموعتين: الأولى: وهي الصادرات النفطية التي تشكل حوالي (96%) مِنْ

الصادرات الإجمالية في عام ٢٠١٩، والثانية: الصادرات غير النفطية وتشكل بإجمالها حوالي (4%) مِنْ مجموع الصادرات الإجمالية، وهذا ما يبين أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير النفط الخام في إيراداته العامة، مما يجعل اقتصاده المحلي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، أي أنَّهُ اقتصاد تابع يتأثر بالأزمات العالمية (العبدلي ورشيد، 2016،338).

ويوضح الجدول (١.٣) أن قيمة الصادرات بلغت 22 تريليون دينار تقريباً في عام 2003، وارتفعت قيمة الصادرات عام 2004 إلى 32 تريليون دينار تقريباً، وبمعدل نمو 42.3% وهو أعلى معدل نمو خلال مدة الدِّرَاسَة، ثم انخفضت الصادرات في عام 2005 إلى 26 مليار دينار تقريباً.

أَمَّا خلال المدة (2006–2008) فكانت الصادرات العراقية مستمرة في الزيادة نتيجة انفتاح العراق على العالم الخارجي وخاصة دول الجوار، إذ زادت قيمة الصادرات خلال تلك المدة ٣٨ تريليون دينار في عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٥٩.٤ تريليون دينار في عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو بالمتوسط ٣٣.٣% خلال تلك المدة. للتتراجع بعد ذلك في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١١.٨% نتيجة الازمة المالية العالمية وما تبعها من انخفاض في اسعار النفط العالمية، ولتعاود التزايد بعد ذلك حتى تصل إلى 106.8 تريليون دينار في عام ٢٠١٣.

أَمَّا خلال المدة (2014– 2018) فكانت الصادرات العراقية متناقصة عن السنوات السابقة إذ بلغت الصادرات العراقية خلال هَذِهِ المدة 83، 70، 67، 75، 80 تريليون دينار عراقي تقريباً وعلى التوالي، وكان هذا الانخفاض الملحوظ في هَذِهِ المدة نتيجة الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في تلك المدة والتي عصفت بالاقتصاد العراقي ومِنْها التجارة الخارجية(عاشور، 2007، 75).

جدول (1.3)

إجمالي الصادرات والصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(2003-2019)

السنوات	أجمالي الصادرات		الصادرات غير النفطية		الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية		نسبة اجمالي الصادرات إلى GDP	نسبة الصادرات غير النفطية الى GDP
	مليون دينار	معدل نمو %	مليون دينار	معدل نمو %	مليون دينار	معدل نمو %	%	%
2003	22,566,890	-	257,140	-	40,783,221	-	55.3	0.6
2004	32,117,491	42.3	395,839	53.9	53,235,359	30.5	60.3	0.7
2005	26,375,175	-17.9	987,226	149.4	73,533,599	38.1	35.9	1.3
2006	38,806,679	47.1	2,822,344	186	95,587,955	30.0	40.6	3.0
2007	39,031,232	0.6	3,015,599	7	111,455,813	16.6	35.0	2.7
2008	59,403,375	52.2	4,344,014	44	157,026,062	40.9	37.8	2.8
2009	52,567,025	-11.5	5,053,324	16	130,643,200	-16.8	40.2	3.9
2010	64,351,984	22.4	6,584,055	30	162,064,566	24.1	39.7	4.1
2011	69,639,523	8.2	9,273,260	41	217,327,107	34.1	32.0	4.3
2012	90,374,783	29.8	8,491,057	-8	254,225,491	17.0	35.5	3.3
2013	106,873,027	18.3	8,144,251	-4	273,587,529	7.6	39.1	3.0
2014	83,556,226	-21.8	7,042,346	-14	266,332,655	-2.7	31.4	2.6
2015	70,397,515	-15.7	14,891,747	111	194,680,972	-26.9	36.2	7.6
2016	67,067,437	-4.7	8,607,324	-42	196,924,142	1.2	34.1	4.4
2017	75,490,115	12.6	11,784,599	37	225,722,376	14.6	33.4	5.2
2018	80,873,189	7.1	10,404,441	-12	254,870,185	12.9	31.7	4.1
2019	111,723,523	38.1	11,828,576	14	262,917,150	3.2	42.5	4.5

المصدر: جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائي،2021.

جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة الموازنة، تخصصات الموازنة العامة، سنوات مختلفة، 2003-2019.

أَمَّا عام 2019 فقد بلغت الصادرات العراقية ذروتها إذ وصلت قيمة الصادرات إلى 111 مليار دينار عراقي تقريباً، نتيجة عودة الظروف الطبيعية إلى البلاد، علماً أنَّ أعلى نسبة لمساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي كانت 60.3% عام 2004.

أما الصادرات غير النفطية عام 2003 تمثل 275 مليار دينار عراقي، أَمَّا عام 2004 فتمثل مبلغ 395 مليار دينار عراقي وبمعدل نمو 53.9% وتلك القيم ضعيفة، وخلال المدة (2005 – 2006) زادت نسبة معدل النمو في الصادرات غير النفطية إلى

149%، 186% على التوالي، أَمَّا خلال المدة (2007 –2011) فكانت معدلات النمو في الصادرات غير النفطية ٧%، 44%، 16%، 30%، ٤١% على التوالي، وخلال المدة (2007 – 2011) شهدت استعادة العراق للأموال المجمدة في البنوك الأجنبية فضلاً عن الِانْفِتَاح على العالم الخارجي، مما أدى إلى زيادة الصادرات غير النفطية. والتحسن في الصادرات غير النفطية يرجع إلى الإجراءات التصحيحية التي قامت بها وزارة التجارة مِنْ أجل توفير مصادر تمويل أُخْرَى، إذ إنها لا تقوم بالدور المطلوب مِنْها في دعم الاقتصاد العراقي (المشهداني، 2011، 310).

أَمَّا خلال المدة (2012 – 2019) فكانت معدلات النمو في الصادرات غير النفطية في تذبذب عالي، نتيجة التوتر السياسي الذي تعيشة العراق كذلك عدم وجود نسق موحد تسير علية الصادرات، وأنَّ اقتصاد العراق اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية بنسبة تزيد عن 90% مِنْ ايراداته، فعليه أنْ يعمل على تصحيح مسار التجارة الخارجية.

ويتضح مِنْ الجدول(١.٣) أنَّ الناتج المحلي الإجمالي بلغ 40 تريليون دينار في عام 2003 أَمَّا عام 2004 فقد بلغ 53 تريليون دينار عراقي تقريباً، ثم زاد في العام التالي وأصْبَحَ 73 تريليون دينار عراقي بنسبة نمو مقدارها 38% عن العام السابق، وفي عام 2006 أصْبَحَ 95.6 تريليون دينار عراقي تقريباً بنسبة نمو مقدارها 30% عن العام السابق، وفي عام 2007 كان مقدار الناتج المحلي الإجمالي 111 تريليون دينار عراقي تقريباً وبنسبة نمو مقدارها 16.6% عن العام السابق، أَمَّا في عام 2008 فكان مقدار الناتج المحلي الإجمالي 157 تريليون دينار عراقي تقريباً وبنسبة نمو مقدارها 40.8%، وتلك النسبة تمثل أكبر معدل نمو في الناتج المحلي خلال مدة الدِّرَاسَة، وخلال المدة (2009 – 2013)، فكانت نسبة معدل النمو في الناتج المحلي 16.8–%، 24.1%، 34.1%، 17%، 7.6% على التوالي، بالتالي انخفضت معدلات الزيادة في نمو الناتج

المحلي عام 2009 عن عام 2008 وأصْبَحَت سالباً، لكن سرعان ما زاد في العام التالي، إلا أن التذبذب كان واضحاً في معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي.

أَمَّا خلال المدة (2014 – 2019) فكانت نسبة معدلات النمو في الناتج المحلي 2.7-%، 26.9-%، 1.2%، 14.6%، 12.9%، 3.2% على التوالي، بالتالي شهدت تلك المدة تذبذباً أيضاً في معدلات نمو الناتج، فانخفض عام 2014 عن عام 2013، ثم انخفض أكثر وأصْبَحَ معدل النمو سالباً عام 2015 بنسبة 26.9-% عن السنة السابقة وتمثل أقل نسبة انخفاض خلال مدة الدِّرَاسَة، لكن زاد معدل النمو في السنوات التالية مِنْ مدة الدِّرَاسَة، وبالتالي هناك تذبذب واضح في معدلات نمو الناتج المحلي خلال مدة الدِّرَاسَة، وهذا ناتج مِنْ ارتباط الاقتصاد العراقي بقطاع اقتصادي واحد آلا وهو قطاع النفط، إذ أنَّ تذبذب هذا القطاع يؤدي إلى تذبذب معدلات نمو الناتج المحلي، وهذا لا يؤدي إلى استقرار اقتصادي.

وعليه فإنَّ الاقتصاد العراقي يعتمد على قطاع واحد فقط ألا وهو قطاع النفط، أَمَّا باقي القطاعات الاقتصادية فهي تدور في فلك هذا القطاع وليس لها أي تأثير يذكر، وهذا أمر يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي ولا يخدم التنمية الاقتصادية، لأنَّ أي تذبذب في قطاع النفط يجد صداه في الاقتصاد الكلي، كما أنَّ النفط مِنْ الموارد التي تنفذ مع الوقت وليس مِنْ الموارد المتجددة، وكما ذكرنا سابقاً فالناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي ما ينتجه المجتمع مِنْ سلع وخدمات.

٣.٣ الواردات العراقية

يوضح الجدول رقم (٢.٣) بأنَّ قيمة الواردات بلغت 11 تريليون دينار عراقي تقريباً في عام 2003.أَمَّا خلال المدة (2003-2013) فكانت قيم المستوردات 11، 15، 23، 22، 19، 35، 41، 43، 47، 59، 59 تريليون دينار عراقي تقريباً على التوالي، إذ يتبين أنَّ الواردات كانت في وتيرة متصاعدة في الاغلب وهذا نتيجة انفتاح العراق على العالم

الخارجي خلال هَذِهِ المدة، أَمَّا خلال المدة (2014–2019)، فكانت قيم الواردات فكانت 58، 48، 34، 38، 45، 49 تريليون دينار عراقي تقريباً على التوالي، وأن هذا الانخفاض الملحوظ مِنْ الواردات كان نتيجة دخول العراق في ظروف أمنية غير مستقرة، مما أدى إلى إنخفاض تلك الواردات، علماً أنَّ أعلى قيمة ل الواردات كانت 59 تريليون دينار عراقي تقريباً عام 2013 وبمعدل نمو 0.6%، أَمَّا أقل قيمة فكانت عام 2003 إذ بلغت 11 تريليون دينار عراقي تقريباً، نتيجة احتلال البلاد في هذا العام.

جدول (2.3)

قيم الواردات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(2003–2019)

السنوات	إجمالي المستوردات مليار دينار عراقي	معدل النمو السنوي%	نسبة إجمالي المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي%
2003	11,443	-	28.1
2004	15,657	36.3	29.4
2005	23,532	53.3	32.0
2006	22,009	-4.3	23.0
2007	19,556	-13.6	17.5
2008	35,012	84.2	22.3
2009	41,512	17	31.8
2010	43,915	4.8	27.1
2011	47,803	9.3	22.0
2012	59,006	25.5	23.2
2013	59,349	0.6	21.7
2014	58,602	-1.6	22.0
2015	48,010	-17.2	24.7
2016	34,208	-29	17.4
2017	38,766	11.7	17.2
2018	45,746	18.4	17.9
2019	49,551	8.8	18.8

المصدر: جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائي، 2021.

أَمَّا نسبة إِجمالي الاستيرادات إِلى الناتج المحلي الإِجمالي فكانت تتراوح بين (١٧% –٣٢%) وهذا يفسر لنا حجم نأثير الواردات في معدل النمو في العراق.

هذا وتشكل اغلب مستوردات العراق مِنْ السلع الاستهلاكية التي ليس لها تأثير في الاقتصاد العراق بالإيجاب، لذلك يجب على العراق أنْ يعمل على انشاء المصانع والشركات التي تنتج السلع الاستهلاكية لتقليل تسرب العملات الصعبة إلى خارج البلد وبالتالي رفع مستوى الاقتصاد.

٤.٣ الإِنْفِتَاح التجاري في العراق

يتضح مِنْ الجدول رقم (3.3) أنَّ مؤشر الإِنْفِتَاح التجاري في العراق خلال المدة (2003–2004) وهو أعلى مستوى انفتاح يشهده العراق، إذ بلغ الإِنْفِتَاح التجاري خلال هَذِهِ المدة: 84%، 90.5% على التوالي، إذ كانت الحدود مفتوحة ولا توجد أي عوائق أمام دخول السلع المستوردة وان إزالة القيود والضرائب الجمركية سهل دخول سلع جديدة لم تكن موجودة في السابق، كما أدى الإِنْفِتَاح التجاري إلى تغيير نمط المعيشة للأسرة فقد برزت الحاجة لاستهلاك سلع وخدمات لم تكن معروفة مِنْ قبل ، فضلاً عن عمليات السلب والنهب للبنوك والمصارف العراقية في عام 2003، مما جعل النقود تفقد قيمتها الحقيقية، والتحول السياسي في البلاد وما صاحبه مِنْ دمار للمرافق الاقتصادية والبنى التحتية هذا مِنْ جانب، وتحول النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق مِنْ جانب آخر، فضلاً عن دخول العملة الصعبة إلى الأسواق العراقية، أَمَّا في عام 2005 فقد انخفض مؤشر الإِنْفِتَاح التجاري إلى ٦٩.٢% ، ثم عاد لينخفض عام 2006 ليصل إلى نسبة 65.9% وانخفض مؤشر الإِنْفِتَاح التجاري وبلغ 55.3% في عام 2007 رغم انخفاض مؤشر الإِنْفِتَاح التجاري، إلا أَنَّهُ بقي بنسب مرتفعة مقارنة مع البلدان الْأُخْرَى، وسبب هذا الانخفاض قد يرجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية والحرب الطائفية التي شهدها العراق في هذا العام بالدرجة الأولى، ثم انخفض في الأعوام 2015 –2018 بسبب الظروف الامنية والسياسية غير

المستقرة وخروج لثلث مساحة العراق مِنْ سيطرة الحكومة العراقية وبعد تحرير المدن العراقية المحتلة وزادت الحاجة المحلية زادت الاستيرادات وزاد معدل الاِنْفِتَاح التجاري، علماً أنَّ ارتفاع الاِنْفِتَاح التجاري جاء نتيجة انفتاح البلاد للعالم الخارجي وزيادة صادراته النفطية غير النفطية.

جدول (3.3)

الاِنْفِتَاح التجاري في العراق للمدة (2003-2019) مليون دينار عراقي

السنوات	إجمالي الصادرات (مليون دينار)	الصادرات غير النفطية (مليون دينار)	إجمالي الاستيرادات (مليون دينار)	الاِنْفِتَاح التجاري% *
2003	22,567	257	11,443	84.0
2004	32,117	396	15,657	90.5
2005	26,375	987	23,532	69.2
2006	38,807	2,182	22,009	65.9
2007	39,031	3,016	19,556	55.3
2008	59,403	4,344	35,012	62.9
2009	52,567	5,053	41,512	75.9
2010	64,352	6,584	43,915	70.9
2011	69,640	9,273	47,803	58.3
2012	90,375	8,491	59,006	62.1
2013	106,873	8,144	59,349	63.7
2014	83,556	7,042	58,602	56.0
2015	70,398	1,489	48,010	61.6
2016	67,067	8,607	34,208	55.8
2017	75,490	1,178	38,766	51.1
2018	80,873	1,040	45,746	50.1
2019	111,724	1,183	49,551	61.8

المصدر: جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الاحصائي،2021.

***الاِنْفِتَاح التجاري = الصادرات + الاستيرادات / الناتج المحلي الإجمالي *100**

إنَّ العراق يحتاج إلى استقرار سياسي وامني لكي تنساب عملية التجارة الخارجية وتكون بشكل فعال لتعمل على نمو الاقتصاد العراقي، علماً أنَّ اقتصاد العراق هو اقتصاد أحَادِي الجانب يعتمد على صادراته النفطية، مما يتطلب

العمـل علـى تنويـع الصـادرات العراقيـة، مِـنْ أجـل كسـب العمـلات الصـعبة وادخالهـا في البلاد التي مِنْ شأنها ان تدفع عملية النمو إلى الأمام.

الفصل الرابع

تقدير أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق

1.4 المقدمة

يُعَـدّ أسـلوب تحليـل السلاسـل الزمنيـة التـي يـتم اسـتعمالها للتعـرف علـى العلاقـات الاقتصـادية مِـنْ الأسـاليب المهمـة والمتطـورة وذات مصـداقية عاليـة فـي معرفـة الآثـار الاقتصـادية وتتبـع مسـار المتغيـرات الاقتصـادية ضـمن مفهـوم التكامـل المشـترك، ويتطلـب تقـدير نمـاذج السلاسـل الزمنيـة إجـراء اختبـارات تشخيصـية أوليـة لاختيـار النمـوذج المناسـب الـذي يعطـي أفضـل النتـائج التـي تسـاعد متخـذي القـرار في إتخاذ القرارات المناسبة.

ويقـدم هنـا الفصـل تحلـيلاً قياسـياً لأثـر قطـاع التجـارة الخارجيـة ممثلـة فـي قيمـة الصـادرات الكليـة والصـادرات غيـر النفطيـة الـواردات ودرجـة الِانْفِتَـاح التجـاري علـى النـاتج المحلـي الإجمـالي إذ سـيتم تحليـل كلـل نمـوذج علـى حـدة لإثبـات الفرضـيات التـي افترضـتها الدِّرَاسَـة وذلـك بـالتوافق مـع النظريـة الاقتصـادية ومـع مـا جـاء فـي الدراسات السابقة ذات العلاقة.

2.4 نموذج الدِّرَاسَة

تم اسْتَعْمَال المنهج القياسي لاستقصاء أثر كل مِنْ الصادرات الكلية وغير النفطية والواردات ودرجة الِانْفِتَاح التجاري على النمو الاقتصادية في مُدَّة الربع الأول مِنْ عام 2003 إلى الربع الرابع مِنْ عام 2019.

$$\log(GDP) = f(\log(EX), \log(EXN) \log(IM), \log(To)) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4.1)$$

وأنَّ وضـــع المتغيـــرات المســـتغلة فـــي معادلـــة واحـــدة ســـبب مشـــكلة الارتبـــاط الخطـــي المتعـــدد والتـــي تـــؤثر علـــى دقـــة النتـــائج وعليـــه تـــم صـــياغة نمـــوذج الدِّرَاسَـــة ضمن أربعة نماذج بسيطة كالآتي:

$$\log(GDP_t) = \beta_{10} + \beta_{11}\log(Ex_t) + U_t \dots\dots\dots (4.2)$$

$$\log(GDP_t) = \beta_{20} + \beta_{21}\log(EXN_t) + U_t \dots\dots\dots (4.3)$$

$$\log(GDP_t) = \beta_{30} + \beta_{31}\log(IM_t) + U_t \dots\dots\dots (4.4)$$

$$\log(GDP_t) = \beta_{40} + \beta_{41}\log(To_t) + U_t \dots\dots\dots (4.5)$$

عندما

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

EX: الصادرات الكلية

EXN: الصادرات غير النفطية

IM: الواردات السلعية

To: الِانْفِتَاح التجاري

U: الخَطَأ العشوائي

β: معلمات النماذج

وقـد تـم اسـتعمال الصـيغة اللوغاريتميـة فـي تقـدير النمـوذج لـتعكس المعلمـات المرونـة أي أنَّ أي زيـادةٌ فـي نمـو متغيـر مِـنْ المتغيـرات المسـتقلة بنسـبة 1% سـتؤدي إلـى تغييـر النمـو فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي بمقـدار المعلمـة. ولعكـس المعـادلات السـابقة علـى صـيغة نمـوذج متجـه تصـحيح الخطـأ VECM تصـبح المعادلة العامة كتالي:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \gamma_1 ECT_{t-1}^1 + Z_t^1 \dots..(4.6)$$

$$ECT_{t-1}^1 = (Y_t - \hat{\alpha_0} - \hat{\alpha_1} X_t)_{t-j} \dots\dots\dots\dots (4.7)$$

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \alpha\beta_j \Delta X_{t-j} + \gamma_2 ECT_{t-1}^2 + Z_t^2 \ \ldots\ldots\ldots (4.8)$$

$$ECT_{t-1}^2 = (X_t - \hat{\beta_0} - \hat{\beta_1} Y_t)_{t-j} \ \ldots\ldots\ldots\ldots (4.7)$$

عندما m و n عدد فترات الابطأ الزمني المثلى، Δ التغير في الاجل القصير، Z الخطأ العشوائي، X و y المتغيرات ولكل معادة مشار اليها من (٤.٢-٤.٥)، γ معامل سرعة التعديل Speed of Adjusment (معامل تصحيح الخطأ) وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة انحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالباً واقل من واحد بالقيمة المطلقة ومعنوي للتحقق من العلاقة في الأجل الطويل. ولكي يتم تقدير هذا النموذج لا بد في البداية من تقدير نموذج VAR وذلك لمعرفة عدد فترات الإبطاء المثلى، ثم بعد ذلك يتم استخدامها في تقدير نموذج VECM ولتقدير النموذج تم اجراء الاختبارات الأولية الْآتِيَة:

أولاً: اختبار سكون سلاسل الزمنية (Augmented Dickey –Fuller)

تم الاعتماد في هذا الاختبار على احصائيات (Augmented Dickey–Fuller) التي تختبر وجود جذر الوحدة في السلسلة (Unit root test) إذ أنَّ وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية يجعل مِنْ تقديرات المربعات الصغرى العادية زائفة (spurious) وغير دقيقة، وبالتالي يفترض هَذِهِ الاختبار أخذ الفروق لسلاسل لتحويلها إلى ساكنة، كما تكون درجة سكون المتغيرات مدخلاً لاختيار النموذج المناسب وضمن مفهوم التكامل المشترك، كما يعتمد أيضاً اختبار (Augmented Dickey–Fuller) على افتراضيات في جانب استخدام المقطع والمتجه في الاختبار ويتم الحكم على الاختبار مِنْ قيمة الاحتمالية فإذا كانت الاحتمالية أقل مِنْ 5% تكون السلسلة ساكنة .(Gujarati,1999,59)

ثانياً: اختبار التكامل المشترك:

يفترض هذا الاختبار وعلى الرغم مِنْ عدم سكون السلاسل الزمنية الا أنَّهُ قد يكون هنالك متجهات خطية ما بين المتغيرات تتسم بالسكون. فقد أشار (England-granger) إلى أنَّ هنالك احتمالية بأنَّ يكون هنالك مزيج خطي بين المتغيرات ساكن يتيح للباحث في هَذِهِ الحالة استخدام المتغيرات ضمن مستوياتها ولكن ضمن آلية تصحيح الخَطَأ وذلك على مستوى المعادلات الفردية(Single Equation) والتي تعتمد بشكل أساسٍ على سكون البواقي عند المستوى (0)I.

وقد قام بعد ذلك العالم (Johanson) السنة بتطوير اختبار ليستخدم أكثر مِنْ متغير وأكثر مِنْ معادلة لاختبار التكامل المشترك ضمن متغيرات الدِّرَاسَة وذلك بِاسْتِعْمَال معاير إحصائية تمثلت في استخدام قيمة(Eingen Value) واختيار(Trace Test) والتي يتم الحكم عليها مِنْ خلال الاحتمالية فإذا كانت أقل مِنْ 5% كان هنالك علاقة تكاملية توازنية ما بين المتغيرات.

كما طور كل مِنْ (Pesaran and Smith, 2001) أسلوباً لاختبار التكامل المشترك ضمن حدود معينة (Bound Testing Approach) والذي اتسم بإعطاء نتائج أدق خاصة في حال اختلاف درجات التكامل ما بين المتغيرات (ساكنة عند مستويات مختلفة) وتتمثل نتيجة هذا الاختبار في وجود علاقة تكاملية طويلة الأَجَل بين المتغيرات، ويتم الحكم على هذا الاختبار مِنْ خلال إحصائية F فإذا كانت أكبر مِنْ الحد الأعلى للقيمة الحرجة يكون هنالك تكامل مشترك.

3.4: نتائج الاختبارات الأولية للبيانات

أولاً: نتائج اختبار سكون البيانات (Augmented Dickey –Fuller)

مِنْ خلال سكون أرقام الجدول رقم (1.4) يتضح أنَّ جميع المتغيرات غير ساكنة عند المستوى ولكن بعد أخذ الفرق الأول تصبح المتغيرات ساكنة أي أنَّ جميع المتغيرات ساكنة عند نفس المستوى (1)I إذ إنَّ قيمة الاحتمالية أقل مِنْ 5%.

وبناءً على هَذِهِ النتائج فإنَّ اي تقدير بطريقة المربعات الصغرى يُعَدّ زائفاً، ولَا بُدَّ مِنْ البحث عن نموذج مناسب يتعامل مع درجة التكامل ويقوم بتصحيح الخَطَأ.

الجدول (1.4)

اختبار سكون البيانات (Augmented Dickey –Fuller)

المتغير	المستوى			الفرق الأول			درجة السكون
	ADF	الاحتمالية	النتيجة	ADF	الاحتمالية	النتيجة	
GDP	−1.34	060	غير ساكنه	−8.38	0.000	ساكنه	I (1)
TO	−2.65	0.09	غير ساكنه	−8.02	0.000	ساكنه	I (1)
EX	−0.94	0.77	غير ساكنه	−8.3	0.000	ساكنه	I (1)
EXN	−2.4	0.27	غير ساكنه	−6.66	0.000	ساكنه	I (1)
IM	−1.7	0.42	غير ساكنه	−8.2	0.000	ساكنه	I (1)

عندما GDP: الناتج المحلي الإجمالي، To: الِانْفِتَاح التجاري، EX: الصادرات الكلية، EXN: الصادرات غير النفطية، IM: الواردات.

ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك

تُشِير نتائج اختبار جوهانس (JOHANSEN) واختبار الحدود (BOUND TEST) كما هو مبين في الجدول رقم (2.4) وجود علاقات تكاملية ما بين المتغيرات ولكل نموذج على حدةٍ، وتقودنا هَذِهِ النتيجة إلى أنَّ نموذج متجه التصحيح الخَطَأ (vector error correction model) يُعَدّ أكثر ملائمة عندما تكون البيانات متكاملة مِنْ نفس الدرجة وأعلى من (٠) I وبينها تكامل مشترك.

الجدول (2.4)

نتائج اختبار التكامل المشترك

النموذج	جوهانسن JOHANSEN			اختبار الحدود BOUND TEST					
	العلاقة	TRACE	الاحتمالية	القيمة	القـــــيم الحرجة	%10	%5	%1	النتيجة
الأول	Non	12.3	0.04	10.1	I(0)	3.17	3.79	5.15	يوجـــد
	Atmost1	0.39	0.59		I(1)	4.17	4.85	6.36	تكامل

الثاني	Non	32.0	0.008	7.1	I(0)	5.59	6.56	8.74	يوجـــد
	Atmost1	4.39	0.36		I(1)	6.26	7.3	9.63	تكامل
الثالث	Non	13.6	0.027	5.2	I(0)	2.44	3.15	4.81	يوجـــد
	Atmost1	1.46	0.26		I(1)	3.29	4.9	6.02	تكامل
الرابع	Non	21.7	0.005	6.4	I(0)	4.04	4.94	6.84	يوجـــد
	Atmost1	9.3	0.002		I(1)	4.78	5.73	7.84	تكامل

4.4 نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخَطَأ (VECM)

بعد أنْ أظهرَت نتائج السكون والتكامل المشترك إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأَجَل فإنَّ نموذج VECM يُعَدّ مناسباً وملائماً لتقدير النماذج الأربعة المشار إليها في البند (2.4)، ويعتمد هذا النموذج على تقدير العلاقات طويلة الأَجَل وقصيرة الأَجَل وتصحيح الخَطَأ، والذي لَا بُدَّ أن تكون قيمته أقل مِنْ واحد وإشارته سالبة ومعنوية حتى نحكم على وجدود علاقة توازنية طويلة الأَجَل وحتى يتم تقديرها، هذا النموذج لَا بُدَّ في البداية تقدير نموذج VAR ومعرفة عدد فترات الابطاء المثلى ثم بعد ذلك تقدير نموذج VECM وفيما يأتي تقدير النماذج:

أولاً: تقدير النموذج الأول أثر الصادرات الكلية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تُشِير نتائج تحليل نموذج VECM كما هي موضحة في الجدول رقم (3.4) إلى أنَّ هنالك علاقة تكاملية توازنية طويلة الأَجَل ما بين الصادرات الكلية ونمو الناتج المحلي الإجمالي إذ إنَّ زيادة معدل نمو الصادرات الكلية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي بمقدار 1.08%، كما أظهرَت نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخَطَأ بأنَّ معامل سرعة التعديل (Speed of Adjustment) كان أقل مِنْ واحد وبالإشارة السالبة المتوقعة ومعنوي الأَمَرُ الذي يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأَجَل وتحتاج المتغيرات إلى4.8 ربع للرجوع إلى حالة التوازن. وتتفق نتيجة التحاليل مع الإطار النظري والدراسات السابقة في هذا المجال، إذ تتمثل هَذِهِ المكاسب في أن أي توسع في الصادرات ومنتجات القطاعات وفي حال كانت دوال الإنتاج تخضع لقانون تزايد الغلة (Increasing

returns to scale) فإنَّ المكاسب التي تحققها مِنْ الصادرات سوف تتجاوز المكاسب الصافية لقيمة الصادرات وهذا ما تعكسه قيمة الأثر التي تُشِير إلى انها أكثر مِنْ 1% ولكن بشكل بسيط، كما أنَّ المكاسب الديناميكية توسع نطاق منحنى إمكانيات الإنتاج.

أَمَّا في مجال أثر الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأَجَل القصير فتُشِير النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (3.4) لعدم وجود اثر معنوية.

تم تقدير نموذج UAR لكل نوذج من النماذج المستخدمة حيث تم اعتماد فترة الابطاء اعلى ادنى نقطة (SC – AIC)

الجدول (3.4)

نتائج تقدير نموذج VECM لأثر الصادرات الكلية

الأَجَل القصير			الأَجَل الطويل		
اختبار T	المعلمة	المتغير	اختبار T	المعلمة	المتغير
0.47	0.8	D(LOG(GDP(−1)))	−13.6	−1.08	Log(EX)
0.36	0.6	D(LOG(GDP(−2)))	0.29	0.39	C
0.36	0.6	D(LOG(GDP(−3)))	**−1.7**	**−0.21**	**حد الخَطأ**
3.26	0.52	D(LOG(GDP(−4)))			
0.08	0.2	D(LOG(GDP(−5)))			
0.57−	0.11−	D(LOG(EX(−1)))			
0.75−	0.12−	D(LOG(EX(−2)))			
0.75−	0.12−	D(LOG(EX(−3)))			
1.03−	0.17−	D(LOG(EX(−4)))			
0.18−	0.03−	D(LOG(EX(−5)))			

عندما EX: الصادرات الكلية، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

وبتحليل مكونات التباين للنموذج وجد أنَّ القوة التفسيرية لمتغير الصادرات الكلية يفسر صفر في الْمُدَّة الأولى مِنْ خَطَأ التنبؤ في الناتج المحلي الإجمالي لترتفع النسبة حتى تصل إلى 7.7% في الْمُدَّة العاشرة وتعبر هَذِهِ النتيجة عن وجود قوة تفسيرية للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي ولكنها محدودة.

جدول (4.4)

تحليل مكونات التباين للناتج المحلي الإجمالي لأثر الصادرات الكلية

الْمُدَّة	IOG(GDP)	IOG(EX)
1	100	0.0
2	99.5	0.5
3	98.8	1.2
4	97.9	2.1
5	97.7	2.3
6	97.1	2.9
7	95.9	4.1
8	94.6	5.4
9	93.5	6.5
10	92.3	7.7

عندما EX: الصادرات الكلية، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

أَمَّا دالة الاستجابة لردة الفعل (impulse response function) فتُشِير إلى أنَّ حدوث صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد في الصادرات تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتتفق هَذِهِ النتيجة مع تحليل العلاقة طويلة الأَجَل في نموذج VECM.

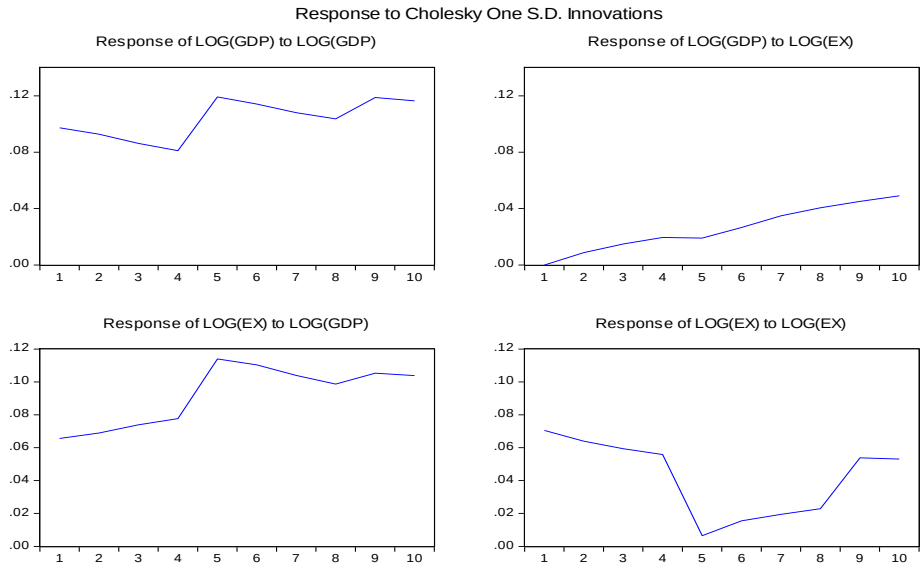

الشكل (1.4)

دالة الاستجابة لردة الفعل نمو الناتج الحملي الإجمالي لصدمة عشوائية في الصادرات الكلية

أَمَّـا اختبـارات جـودة النمـوذج فقـد أظهـرَت كمـا هـي مبينـة فـي الجـدول رقـم (5.4) ان النمـوذج خـالي مِـنْ مشـكلة الارتبـاط الـذاتي إذ إِنَّ قيمـة الاحتماليـة أكبـر مِـنْ 5% كـذلك لا توجـد مشـكلة عـدم تجـانس التبـاين إذ أنَّ قيمـة الاحتماليـة أكبـر مِنْ 5%.

الجدول (5.4)

اختبارات جود النموذج الأول

الاختبار	قيمة الاختبار	الاحتمالية	النتيجة
اختبار الارتباط الذاتي (LM)	1.14	0.88	لا يوجد
عدم تجانس التباين	77.7	0.15	متجانس

ثانياً: تقدير النموذج الثاني أثر الصادرات غير النفطية على النمو في الناتج

تُشِـير نتـائج تحليـل نمـوذج VECM لأثـر الصـادرات غيـر النفطيـة علـى النمـو فـي النـاتج كمـا هـو موضـح فـي الجـدول رقـم (6.4) إِلـى أنَّ هنالـك علاقـة مـع

الناتج المحلي الإجمالي إذ أنَّ زيادة نمو الصادرات غير النفطية بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.13% وتُعَدُّ هَذِهِ النتيجة معنوية وذات دلالة إحصائية ويلاحظ هنا أنَّ أثر الصادرات غير النفطية ضعيف إذا ما قورن بأثر الصادرات الكلية التي تشمل الصادرات النفطية، الأَمَرُ الذي يحتم على السلطات العراقية العمل وبشكل جاد على رفع مستوى الصادرات غير النفطية لزيادة أثرها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما يخلق تنوعاً في الصادرات وعدم التركيز بشكل اساسٍ على صادرات النفط خاصة وأنَّ العراق يمتلك العديد مِنْ الموارد والقدرات التي مِنْ الممكن استغلالها لتقوية القاعدة الإنتاجية التصديرية.

الجدول (6.4)

نتائج تقدير نموذج VECM لأثر الصادرات غير النفطية

الأَجَل الطويل			الأَجَل القصير		
المتغير	المعلمة	اختبار T	المتغير	المعلمة	اختبار T
LOG (EXN(−1))	−0.13	−4.7	D(LOG(GDP(−1)))	0.03	0.3
TREND	−0.008	−3.6	D(LOG(GDP(−2)))	0.02	0.2
C	−1504	−2.1	D(LOG(EX(−1)))	−0.03	−1.2
			D(LOG(EX(−2)))	−0.031	−1.2
حد الخَطَأ	−0.5	−5.3			

عندما :EXN الصادرات غير النفطية، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تم استخدام TREND وذلك للوصول إلى نتائج

كما وأظْهرَت نتائج معامل تصحيح الخَطَأ بأنَّ معامل سرعة التعديل (Speed of Adjustment) كان أقل مِنْ واحد والإشارة السالبة المتوقعة ومعنوية الأَمَرُ الذي يعبر عن وجود علاقة توازنية طويلة الأَجَل ما بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي إذ تحتاج المتغيرات ربعين تقريبا

للرجوع لحالة التوازن. وتتفق النتائج مع الابيان الاقتصادية في هذا المجال ومع الدراسات السابقة.

أَمَّا النتائج في الأَجَل القصير فقد أظهرَت النتائج عدم معنوياتها وبتحليل مكونات تباين الأخطاء للناتج المحلي الإجمالي لهذا النموذج وجد أنَّ القوة التفسيرية لمتغيرات الصادرات غير النفطية كان يفسر في الفقرة الأولى 0.00 مِنْ خَطَأ التنبؤ في تبين الناتج المحلي الإجمالي ليرتفع بعد ذلك وليصل إلى 50.5 في الْمُدَّة العاشرة وهذا دليل على وجود علاقة قوية على الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (٧.٤)

تحليل مكونات تباين الناتج المحلي الإجمالي لأثر الصادرات غير النفطية

LOG(EXN)	LOG(GDP)	
0.0	100.0	1
1.2	98.8	2
3.7	96.3	3
11.9	88.1	4
21.6	78.4	5
30.2	69.8	6
37.2	62.8	7
42.7	57.3	8
47.0	53.0	9
50.5	49.5	10

عندما :EXN الصادرات غير النفطية، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

أَمَّا دالة الاستجابة لردة الفعل (impulse response function) فتُشِير إلى أنَّ حدوث صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد في الصادرات غير النفطية تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتتفق هَذِهِ النتيجة مع تحليل العلاقة طويلة الأَجَل في نموذج VECM.

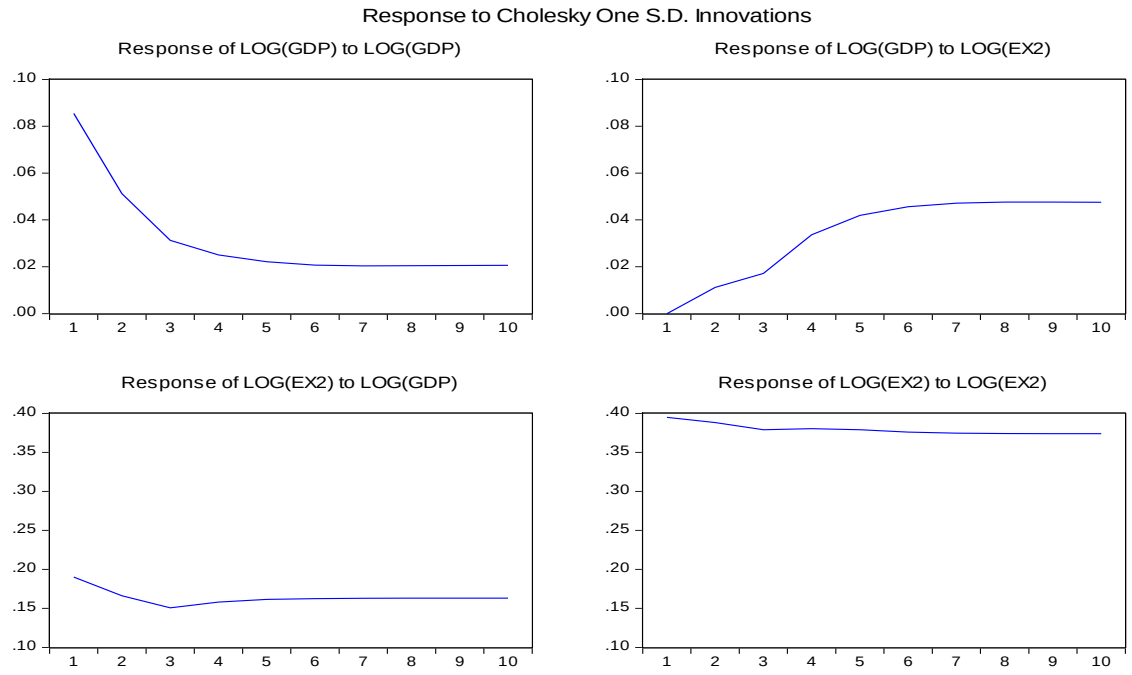

الشكل (2.4)

دالة الاستجابة لردة الفعل نمو الناتج الحملي الإجمالي لصدمة عشوائية في الصادرات غير النفطية

عندما EXN: الصادرات غير النفطية، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

أَمَّا اختبارات جودة النموذج فقد أظهرَت كما هي مبينة في الجدول رقم (8.4) أنَّ النموذج خالي مِنْ مشكلتي الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين إذ إنَّ قيمة الاحتمالية في الاختبارين أكبر مِنْ 5%.

الجدول (8.4)

اختبارات جودة النموذج الصادرات غير النفطية

الاختبار	قيمة الاختبار	الاحتمالية	النتيجة
اختبار الارتباط الذاتي (LM)	3.76	0.44	لا يوجد
عدم تجانس التباين	25.6	0.90	متجانس

ثالثاً : تقدير النموذج الثالث أثر الواردات على الناتج المحلي الإجمالي:

تُشِير نتائج تحليل نموذج قيمة تصحيح الخَطَأ VECM أنَّ هنالك علاقة توازنية طويلة الأَجَل ما بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعكس أثر الواردات على الاستهلاك فضلاً عن استيراد السلع، جزءً مِنْهُ كان في استيراد الآلات والمواد الأولية التي لها أثر إيجَابِي على العملية الإنتاجية والنشاط الاقتصادي.

وتُشِير النتائج أنَّ نمو الواردات بمقدار 1% يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.88% وكانت النتيجة معنوية ذات دلالة إحصائية، ويمكن تفسير الأثر الإيجَابِي للمستوردات في استيراد الآلات والمعدات ومدخلات إنتاج تساهم في تعزيز وتحسين القدرات الإنتاجية في العراق، كما أشار معامل التصحيح (حد الخَطَأ) أنَّ سرعة استجابة المتغيرات لتعديل الخَطَأ أقل مِنْ واحد وبالإشارة السالبة ومعنوي الأَمَرُ الذي يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأَجَل.

الجدول (9.4)

نتائج تقدير نموذج VECM لأثر الواردات على الناتج

الأَجَل الطويل			الأَجَل القصير		
المتغير	المعلمة	اختبار T	المتغير	المعلمة	اختبار T
Log (IM(−1))	0.88	4.6	D(LOG(GDP(−1)))	−0.01	−0.08
C	9.6	5.3	D(LOG(GDP(−2)))	−0.01	−0.08
			D(LOG(GDP(−3)))	−0.01	−0.08
حد الخَطَأ	−0.19	−1.89	D(LOG(GDP(−4)))	0.57	4.10
			D(LOG(IM (−1)))	−0.07	−0.55
			D(LOG(IM(−2)))	−0.07	−0.55
			D(LOG(IM(−3)))	−0.07	−0.55
			D(LOG(IM(−4)))	−0.28	−2.2

عندما :IM الواردات ، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

وبتحليل مكونات تباين الناتج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الجدول رقم (10.4) فإنَّ الواردات كانت تفسر 0.00 مِنْ خَطَأ التنبؤ في تباين الناتج المحلي الإجمالي في الْمُدَّة الأولى لترتفع إلى 9.0 في الْمُدَّة العاشرة ما يعني وجود قوة تفسيرية متوسطة للمستوردات على الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (10.4)

تحليل مكونات تباين الناتج المحلي الإجمالي لأثر الواردات

	Log (GDP)	Log IM
1	100	0.00
2	99.6	0.4
3	98.9	1.1
4	98.1	1.9
5	98.6	1.4
6	98.1	1.9
7	96.6	3.4
8	94.6	5.4
9	93.3	6.7
10	91.0	9.0

عندما :IM الواردات ، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

أَمَّا دالة الاستجابة لردة الفعل (impulse response function) فتُشِير إلى أنَّ حدوث صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد في الواردات تؤدي إلى إنَّخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتتفق هَذِهِ النتيجة مع تحليل العلاقة طويلة الأَجَل في نموذج VECM.

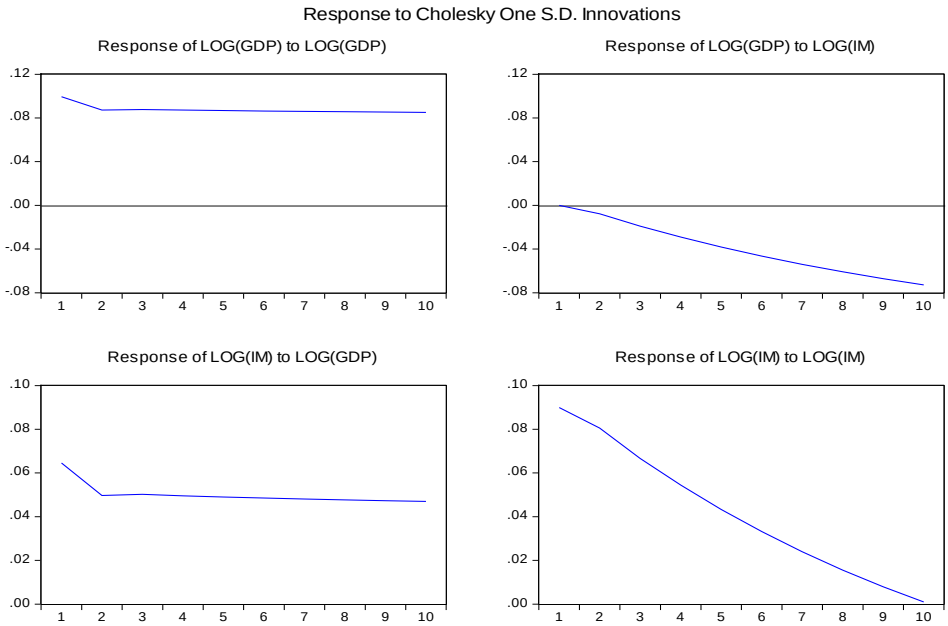

الشكل (3.4)

دالة الاستجابة لردة الفعل نمو الناتج الحملي الإجمالي لصدمة عشوائية في الواردات

عندما IM: الواردات ، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

أَمَّا اختبارات جودة النموذج فقد أظهرَت عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة تجانس التباين فكما هو مبين في الجدول رقم (11.4) قيمة الاحتمالية أكبر مِنْ 5%

الجدول (11.4)

اختبارات جودة نموذج الواردات

	قيمة الاختبار	الاحتمالية	النتيجة
اختبار الارتباط الذاتي LM	2.1	0.7	لا يوجد
عدم تجانس التباين	15.4	0.6	متجانس

رابعاً : تقدير النموذج الرابع : أثر الِانْفِتَاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي

تُشِير نتائج تحليل أثر الِانْفِتَاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي كما هي موضحة في الجدول رقم (12.4) إلى أنَّ هنالك علاقة توازنية طويلة الأَجَل ما بين الِانْفِتَاح التجاري ونمو الناتج المحلي الإجمالي إذ إنَّ زيادة معدل نمو الِانْفِتَاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي بمقدار 8.3%، كما أظهرَت نتائج

تقدير نموذج متجه تصحيح الخَطَأ بأنَّ معامل سرعة التعديل كان أقل مِنْ واحد وبالإشارة السالبة المتوقعة ومعنوي الأَمَرُ الذي يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأَجَل وتحتاج المتغيرات إلى5 أَرْبَاع للرجوعِ إلى حالة التوازن.

وتتفق نتيجة التحاليل مع الإطار النظري والدراسات السابقة في هذا المجال، إذ تتمثل هَذِهِ المكاسب في أنَّ أيَّ توسع في الصادرات والواردات يزيد النشاط التجاري والصناعي ويخلق فرص عمل تنشط الاقتصاد.

الجدول (12.4)

نتائج تقدير نموذج VECM لأثر الِانْفِتَاح التجاري

الأَجَل الطويل			الأَجَل القصير		
المتغير	المعلمة	اختبار T	المتغير	المعلمة	اختبار T
Log(TO(−1)	8.3	26.9	D(LOG(GDP(−1))	−0.07	−0.62
			D(LOG(TO(−1))	−0.04	−0.33
حد الخَطَأ	−0. 2	−208			

عندما :TO الِانْفِتَاح التجاري، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

وبتحليل مكونات تباين الناتج المحلي الإجمالي لأثر الِانْفِتَاح التجاري كما هو مبين في الجدول رقم (13.4) فإنَّ الانفتاح التجاري كان تفسر 0.00 مِنْ خَطَأ التنبؤ في تباين الناتج المحلي الإجمالي في الْمُدَّة الأولى لترتفع إلى 17.9 في الْمُدَّة العاشرة ما يعني وجود قوة تفسيرية قوية الِانْفِتَاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (13.4)

تحليل مكونات تباين الناتج المحلي الإجمالي لأثر الِانْفِتَاح التجاري

Log (To)	Log (GDP)	
0.00	100.0	1
0.3	99.7	2
1.3	98.7	3
1.8	97.2	4

5	95.2	4.8
6	92.8	7.2
7	90.2	9.8
8	87.6	12.4
9	84.8	15.2
10	82.1	17.9

عندما :TO الاِنْفِتَاح التجاري، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

أَمَّا دالة الاستجابة لردة الفعل (impulse response function) فتُشِير إلى أنَّ حدوث صدمة عشوائية بمقدار انحراف معياري واحد في الاِنْفِتَاح التجاري تؤدي إلى إنَّخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتتفق هَذِهِ النتيجة مع تحليل العلاقة طويلة الأَجَل في نموذج VECM.

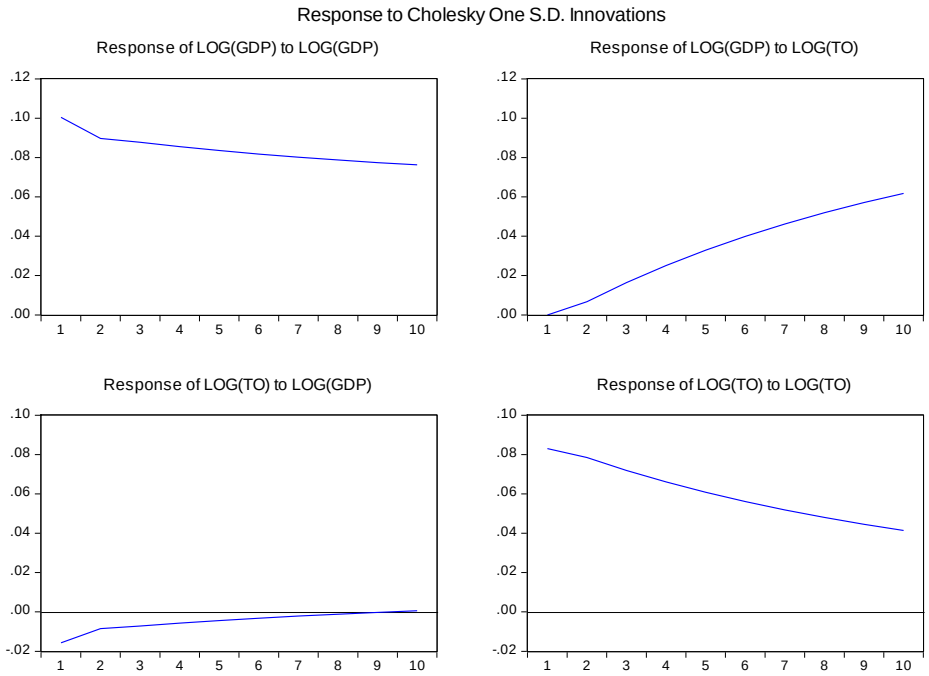

الشكل (4.4)

دالة الاستجابة لردة الفعل نمو الناتج الحملي الإجمالي لصدمة عشوائية في الاِنْفِتَاح التجاري

أَمَّا اختبارات جودة النموذج فقد أظهرَت عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة تجانس التباين فكما هو مبين في الجدول (14.4) قيمة الاحتمالية أكبر مِنْ 5%.

جدول (14.4)

اختبارات جودة نموذج الِانْفِتَاح التجاري

الاختبار	قيمة الاختبار	الاحتمالية	النتيجة
اختبار الارتباط الذاتي (LM)	1.6	0.81	لا يوجد
اختبار عدم تجانس التباين	16.8	0.54	متجانس

٥.٤ الاستنتاجات والتوصيات

١.٥.٤ الاستنتاجات

إنَّ الهدف مِنْ هَذِهِ الرسالة هو معرفة العلاقة بين التجارة الخارجية والِانْفِتَاح التجاري والنمو الاقتصادي في العراق مِنْ خلال تحليل اقتصادي قياسي لهَذِهِ العلاقة، فقد توصلت الدِّرَاسَة لمجموعة مِنْ الاستنتاجات النظرية والعملية هي:-

1- إنَّ العراق أكثر انفتاحاً بعد عام 2003 وذلك راجع إلى ضعف تنويع القاعدة الإنتاجية واعتماده بشكل كبير على العالم الخارجي لتصدير منتجة الوحيد **(النفط الخام)** فضلاً عن تلبية احتياجاته مِنْ السلع وغيرها عن طريق الاستيرادات الخارجية.

2- وجود اختلال كبير في هيكل الصادرات في الاقتصاد العراقي والذي يعكسه ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في إجمالي الصادرات، وهذا يجعل الإيرادات النفطية هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي ومِنْ ثم فإنَّ حدوث أي صدمات في أسعار النفط ستؤثر بشكل مباشر وكبير في مجمل النشاط الاقتصادي للبلدين.

3- بعد عام 2003 وفي ظل الِانْفِتَاح التجاري وتزايد عائدات النفط لم يلحظ حدوث أي تغيير في واقع الاقتصاد العراقي، ولم يحدث أي تغيرات هيكلية في بنيته الاقتصادية

وإنما تعميق الطابع الريعي، ولم يكن هناك توجهات للسلطات العامة لرسم سياسات اقتصادية تهدف لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي وإزالة الاختلالات الهيكلية التي يعاني مِنْها، وإبعاد الاقتصاد العراقي عن تأثير الصدمات الداخلية والخارجية.

4- تُشِير نتائج اختبار جوهانس (JOHANSEN) وجود علاقات تكاملية ما بين المتغيرات ولكل نموذج على حدة.

5- هنالك علاقة توازنية طويلة الأَجَل ما بين الصادرات الكلية ونمو الناتج المحلي الإجمالي إذ إنَّ زيادة معدل نمو الصادرات الكلية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي بمقدار 1.08%.

6- هنالك علاقة مع الناتج المحلي الإجمالي إذ إنَّ زيادة نمو الصادرات غير النفطية بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.12%.

7- نمو الواردات بمقدار 1% يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.88%.

8- زيادة معدل نمو الاِنْفِتَاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو في الناتج المحلي بمقدار 8.3%.

٢.٥.٤ التوصيات:

وبناء على ما جاء بالدراسة تكون التوصيات كما يلي:

1-الاستفادة مِنْ مزايا الاِنْفِتَاح التجاري في تنويع القاعدة الاقتصادية مِنْ أجل التخلص مِنْ حالة الاقتصاد الريعي الأحَادِي المعتمد على النفط فقط، والتحول إلى اقتصاد متنوع، وذلك باستغلال وتوظيف الأموال المتولدة مِنْ قطاع النفط في تفعيل قطاعات الاقتصاد الْأُخْرَى مثل قطاع الزراعة، وقطاع السياحة لاسيما الدينية، وقطاع الصناعات التحويلية ولاسيما التي تحقق اقتصاديات الحجم في الأَجَل الطويل وغيرها مِنْ القطاعات التي مِنْ شأنها تنويع القاعدة الاقتصادية فضلاً عن تطوير البنى

التحتية والتي تمثل القاعدة الأساس التي تعتمد عليها القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

2-تطوير الصادرات النفطية المكررة وليس الخام، والتي مِنْ شأنها المساهمة في إنعاش الميزان التجاري على الأقل في الأَجَل الطويل.

3- العمل على تطوير الإنتاج والإنتاجية في العراق مِنْ خلال تطوير المصانع والشركات وانشاء شركات ومصانع كبرى، والعمل على استقطاب الاستثمارات وتطوير الاستثمارات المحلية، التي مِنْ شأنها أنْ تعمل على زيادة الصادرات غير النفطية وتخفيض الواردات التي مِنْ شأنها أنْ تعمل على تسريب العملات الصعبة مِنْ البلاد.

4- جذب الاستثمارات الأجنبية مِنْ خلال توفير مناخ استثماري جيد، ويتحقق ذلك بتوفير الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، وتقديم تسهيلات للشركات الاستثمارية لغرض الاستثمار في المشاريع التي لا يمكن للاقتصاد الوطني حالياً القيام بها، وإعطاء صلاحية للحكومات المحلية بتشريع قوانين للاستثمار بما يلائم وطبيعة المحافظة نفسها، والذي مِنْ شأنَّهُ إنعاش وتطوير القطاعات التي تتميز بها كل مدينة عن الْأُخْرَى.

5- مِنْ أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأَجَل الطويل يجب على الاقتصاد العراقي اتباع سياسة إحلال الواردات أي أنَّ ينتج محلياً ما كان يستورد مِنْ سلع خاصةً السلع التي يمكن إنتاجها محليا بكميات كبيرة، ويتم ذلك عن طريق خلق السوق المحلي للصناعات التي يتم فيها صناعة السلع التي كانت تستورد في السابق، وهذا يتطلب الاستفادة مِنْ مزايا الِانْفِتَاح في استيراد السلع الإنتاجية **(الرأسمالية)** وإدخال التكنلوجيا التي مِنْ شأنها تطوير هياكل هَذِهِ الصناعات، وتقديم الدعم لاستيرادها مِنْ أجل توظيفها في الصناعات المحلية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

الاغا، عقبة محمد نوري(2004)، **أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية WTO**، حالة درأسية مقارنة لدول نامية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

انجهام، بربرة، ترجمة: حاتم حميد محسن(2010)، **الاقتصاد والتنمية**، الطبعة الأولى ، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا.

بتال، احمد حسين(2015)، **العلاقة بين سوق الصرف وسوق الأوراق المالية في العراق**، دِّرَاسَة قياسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، ع١٤.

البلداوي، اسماء طارق وعفاف صالح الحاني(2017)، **تحليل قياسي لاستجابة عرض محصول القمح باستعمال نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (1970-2014)**، مجلة العلوم الزراعية العراقية، عدد6.

بلقاسم، زايري(2013)، **اقتصاديات التجارة الدولية** ، الطبعة الأولى ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، الجزائر.

بلوناس، عبدالله(2008)، **عولمة الاقتصاد الفرص والتحديات**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1 ، سوريا.

حسن، علي عبد الزهرة و شومان، عبد اللطيف حسن، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأَجَل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء(ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد 9، العدد 34، 2013.

الحصري، طارق فاروق(2010)، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر.

خالد، تومي، هجيرة، معطي(2017)، **أثر الِانْفِتَاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دِّرَاسَة قياسية للمدة(1990-2015)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر.

خضير، منعم احمد ونعمان منذر يونس، (2018)، **قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة (2000- 2016)**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد(3)، العدد(43).

خلف، فليح حسن(2004)، **اقتصاديات الوطن العربي** ، الطبعة الأولى ، دار الوراق للنشر، المملكة الاردنية الهاشمية.

داسكونيا، اجيت.ك ، ترجمة : يحيى غني النجار(2005) ، **النظرية الاقتصادية والبلدان النامية** ،الطبعة الأولى، مطبعة العمران ، بغداد

الدليمي، فواز جارالله(2003)، **برنامج التكيف والإصلاح الاقتصادي في الأقطار النامية وظاهرة العولمة**، مجلة تنمية الرافدين، العدد71 ، العراق.

دياب، محمد(2010)، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان.

الزيباري، هاشم محمد سعيد(2010)، **الهيكل السلعي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوربي وأثره في النمو الاقتصادي للمدة (1980-2004)**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الأقليمية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، العراق.

السواعي، خالد محمد (2006) ، **التجارة والتنمية** ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن.

السواعي، خالد محمد (2014) ، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة مِنْ الدول النامية** ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.

الشعبي، محمد الصغير قاسم(2004)، **تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية على صياغة الاستراتيجية الشاملة لمنظمات صناعة الأدوية دِّرَاسَة استطلاعية على عينة مِنْ المدربين في شركات الأدوية الأردنية**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.

الصالحي، بان صلاح عبدالقادر(2011) ،**الضرائب الكمركية في العراق والآثار المترتبة عليها**، الطبعة الأولى ، مكتبة السنهوري ، بغداد، العراق.

صبر، سعود غالي، وسعيد، شفان جمال حمه(2019)، **قياس وتحليل مساهمة الايرادات النفطية وغير النفطية في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2017)**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد1، العدد 43، العراق.

الصرن ، رعد حسن(2000) ، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة مِنْ الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية**، الطبعة الأولى ، الجزء الأول ، دار الرضا للنشر ، سوريا.

صندوق النقد الدولي(2006)، **أشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي قضايا اقتصادية**، متاح على الموقع التالي: www.imf.org/pubs

صندوق النقد العربي ،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2011، 2015 ،2017)**، صفحات متفرقة.

طاقة، محمد ،وآخرون(2009)، **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، الطبعة الثانية، دار إثراء للنشر والتوزيع ، بغداد

ظاهر، غسان طارق(2013)، **أثر الانكشاف التجاري على الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أسيوية مختارة للمدة (1990-2011)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة.

عبد الرضا، نبيل جعفر(2007)، **الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل**، جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد1 .

عبدالسلام، رضا(2010)، **العلاقات الاقتصادية الدولية (بين النظرية والتطبيق)** ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر.

عبدالعزيز، عبدوس (2011)، **سياسة الِانْفِتَاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دِّرَاسَة حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.

العبدلي، سعد عبد نجم، رشيد،هبه سعد(2016)، **تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي للمدة (1980–2013)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، بغداد، المجلد 22، العدد 89.

علي، صبحي بكر عثمان (2007)، **أثر مشكلات الصادرات الأولية والنمو الاقتصادي لعينة مختارة مِنْ البلدان النامية للمدة (1985–2004)**، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

عواد، موسى خلف، كريم، جاسم سعد (2014)، **اتجاهات هيكل القطاعات الاقتصادية في العراق**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16 ، العدد1.

عودة، محمد حسن (2016)، **دِّرَاسَة وتحليل العلاقة بين الِانْفِتَاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إِلى العراق للمدة (1997–2012)**، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثالثة عشر، المجلد 1 ، العدد 37، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

عيسى، سعد صالح و عطية محمد اسماعيل (2018)، **قياس أثر الِانْفِتَاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة(2003–2016) بِاسْتِعْمَال انموذج (ARDL)**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد(٣)، العدد(٤٣).

غزال، قيس ناظم (2004)،" **أثر صادرات العراق الأستخراجية في النمو الاقتصادي للمدة 1970–2000**،" مجلة تنمية الرافدين، المجلد 74، العدد 26، جامعة الموصل، العراق.

القدير، وسام حسين علي (2013)، **أثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005- 2011) بِاسْتِعْمَال نموذج متجه تصحيح الخَطَأ (VECM)**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، ع10.

كريانين، موردخاي، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية (2010)، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات** ،الطبعة الأولى ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

الكسواني ، ممدوح الخطيب(2001)، **العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية** ، السعودية ،دراسات اقتصادية : السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، المجلد 3، العدد 6.

الكواز، سعد محمود وغازي صالح الطائي(2001)،" **إسهام الاستيرادات في النمو الاقتصادي لعينة مِنْ البلدان النامية للمدة 1975-1995 مع الإشارة إلى تركيا**"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 23، العدد 63، جامعة الموصل ، العراق.

المشهداني، عبدالرحمن نجم(2011)، **جولات التراخيص وأثرها على اقتصاد العراق**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد1، العدد35، العراق.

معروف، هوشيار(2013) ، **تحليل الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع ، الأردن.

النصيرات، عبدالله جميل(2002)، **الِانْفِتَاح الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الاردن**، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.

الوادي، محمود حسين، وآخرون(2014)، **الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الرابعة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان.

ياسر، محمد عربي(2011)، **مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في العراق الأسباب، الآثار واستراتيجية مقترحة للحلول**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة البصائر، بيروت، لبنان.

يوسفات، علي (2012)، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دِّرَاسَة قياسية للمدة (1970٠-2009)**، مجلة الباحث ، العدد11 ، جامعة أدرار، الجزائر.

ثانياً- المراجع الاجنبية:

Abugamea, G.H. (2005). **The Performance of Palestinian ForeignTrade Compared with Egypt, Jordan and Syria for the period 1968-1998**. Islamic University of Gaza Journal-research Humanities, 13 (2). 59-75.

Abugamea, G.H. (2008). **Palestinian Import-Export Trade Modeling for the Period 1968-1998**, an Application of Seemingly Unrelated Regression Equations. Studies in Business and Economics-Qatar University journal. 14 (2), 51-64.

Alimi, R. Santos (2014), **ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration: A Reexamination of Augmented Fisher Hypotheses**. In An Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol. 2, No. 2.

Amavilah, Voxi Heinrich. (2003). **Exports and economic Growth in Namibia,** 1968-1992. Economic Working Paper Series.

Andersen, Lill, Babula, Ronald ,(2008), "**The link between oppness and long Run Economic growth"** , http://usitc.gov.

Bahsrumshah, A.Z. & Rashid. (1999). Exports, Imports and Economic Growth in Malaysia: **Empirical evidence Based on Multivariate Time Series,** Asian Economic Journal, 13 (4). 389-406.

Balassa, B. (1978). **Exports and Economic Growth: Further Evidence. Journal of Development Economics**. 5. 181-189. Balassa, B. (1985), Exports, policy Choices, and Economic Growth in Developing Countries after the 1973 Oil Shock. Journal of Development Economics. 4(1). 23-35.

Bhagwati, J. (1978). **Foreign Trade Regimes and Economic Development: Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes**. Working Paper Series, NBER, New York.

Cheung Yin-Wong & Lai K. S. (1993). **Finite Sample Sizes of Johansen's likelihood ratio Tests FOR Co integration**. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 53,313-328.

Chow, P.C.Y. (1987). **Causality between Export Growth and Industrial Performance: Evidence from the NIC's**. Journal of Development Economics, (26). 55-63.

Dickey, D.A. & Fuller, W.A. (1979). **Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root.** Journal of American Statistical Association. 74, 366. 427-431.

Economic and Social Monitor, **Various issues, Palestine Economic Policy Research Institute (MAS),** Ramallah, Palestine.

Elbeydi, K. R. M. Hamuda, A. M. & Gazda, V. (2010). **The Relationship between Export and Economic Growth in Libya Arab Jamahiriya**. Theoretical and Applied Economics, Volume XVII (2010), No. 1(542). 69-76.

Esfahani, H.S. (1991). **Exports, Imports and Economic Growth in Semi-Industrialised Countries.** Journal of Development Economics, (35). 93-116.

Feder, G. (1982). **On Exports and Economic Growth**. Journal of Development Economics. 12. 59-73.

Granger, C.W.J. (1969). **Investigating Causal Relations by econometric Models: Cross Spectral Methods**. Econometrica, 37.424-438.

Greene, William H (2008) ,**Econometric Analysis , Pearson Addison**, Inc, New Jersey, Sixth edition.

Grossman, G.M. & Helpman, E. (1991**). Innovation and Growth in the Global Economy, Cambridge**: MIT Press.

Gujarati, Damodar N , Porter, Dawn C (2009), **Basic Econometrics, Library of Congress Cataloging**-in-Publication Data, New York.

Hansen, Bruce E (2018), **Econometrics, University of Wisconsin, Department of Economics**,. https://perhuaman.files.wordpress.com

Hollis, chenery. Sherman Robinson and Moshe synquin (2008) **Industrialization and Growth; A comparative study**, (New york; oxford university presss). https://www.researchgate.net/publication/299506514.

Huilee , chlen , Huang , bwonung, (2002), "**The relationship between exports economic growth in east Asian countries a multivariate threshold autoregressive approach**" , economic development, vol.27, no.2.

Jordaan, A.C. & Eita, J.H. (2007). **Export and Economic Growth in Namibia: A Granger Causality Analysis.** South African Journal of Economics. 75(3). 540-547.

Kan, D.A. Umar, M.A. Zaman, N. Ahmed, E. & Shoukat, Y. (2012). **Exports, Imports and Economic Growth Nexus: Time Series Evidence from Pakistan**, World Applied Science Journal, 18(2). 538542.

Karam Fida. & Zaki, Chahir. (2014). **Trade Volume and Economic Growth in the MENA Region**, Goods or Services?. Working paper 825, Economic research Forum (ERF), Egypt.

keho,Yaya (2017), **The impact of trade openness on economic growth: The case of cote divoire**.

Khalil, Saed and Dombrecht, Michel (2011), **The Autoregressive Distributed Lag Approach to Co-integration Testing: Application to OPT Inflation**, Palestine Monetary Authority.

Krueger, A. (1978). **Foreign trade Regimes and Economic Development: Liberalization Attempts and Consequence**. Working Paper Series, NBER, New York.

Licandro, omar, Ruiz Antonio naves,(2010**),"Trade liberalization competition and growth univesided autonoma de Madrid**" http://perato.vab,es

R. Santos Alimi, **ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy,** Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014.

Rad, Abaas Alavi, (2012) ,**Long Run and Short run Effects of Monetary and Exchange variables on stock prices in Iran**, International Journal of Economics and Financial studies, Vol(4), No (1).

Rad, Abaas Alavi, (2012), **Long Run and Short run Effects of Monetary and Exchange variables on stock prices in Iran**, International Journal of Economics and Financial studies, Vol(4), No (1).

Rodrik, Dani,(2006), **industrial development stylized facts and policies**, Harvard university.

Saed Khalil and Michel Dombrecht (2011) ,**The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation**, PMA WORKING PAPER.

Sakyi, Daniel,(2011), " **Trade openness, foreign aid and economic growth in post-liberalisation Ghana: An application of ARDL bounds test**". journal of economics and international finance , vol,3(3)

Shrestha, Emeka and Uko, (2005), **Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4.

Shrestha, Emeka and Uko, (2005**), Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation**, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4.

Thoa, Do Thi and Hua, Zhang Jian (2016), **ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration: Relationship International Trade Policy Reform**

and Foreign Trade in Vietnam, International Journal of Economics and Finance; Vol. 8, No.8.

المعلومات الشخصية

الاسم: حسين محمود عواد

الكلية: ادارة الاعمال

التخصص: ماجستير اقتصاديات المـال والأعمال

السنة: ٢٠٢١

البريد الالكتروني: ٠٠٩٦٢٧٩١٣١٥١٧٢